مستقبل تكوين الاقاليم في العراق الاتحادي وانعكاساته

م. أمل رؤوف محمد
مدرس في جامعة السليمانية
كلية العلوم السياسية
amal.aziz@univsul.edu.iq

أ.د. رشيد عمارة الزيدي
بروفيسور في جامعة السليمانية
كلية العلوم السياسية
rashid.gaffurry@univsul.edu.iq

الملخص:

يمكن أن تتكون الأقاليم في العراق مستقبلاً، على مجموعة من الأُسس المحتملة؛ منها الأساس القومي، أي تقسيم العراق إلى إقليمين أحدهما عربي والآخر كوردي، أو على أساس الجغرافيا، بتحويل كلِّ محافظة من محافظات العراق، إلى وحدة اتّحاديّة (إقليم)، أو بقاء الوضع على حاله، أي الإبقاء على إقليم كوردستان، بوصفه وحدة سياسية، وممارسة اللامركزية الإدارية بالنسبة لباقي المحافظات الأخرى، أو على أساس قومي–طائفي؛ كتقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم، أعني بها (إقليم كوردستان، وإقليم شيعي، وإقليم سُني)، وكلٌّ هذه الصيغ يُسَجَّلُ عليها جملةً من السلبيات والملاحظات. وقد تتسبَّبُ في خلق حالة "اللاستقرار السياسي" وضعف الوحدة الوطنية، وتفتيت الدولة وتشكيل الدويلات، ومن ثمَّ يفسحُ المجالَ لانفصال تلك الأقاليم، ويتسبَّبُ في حالٍ من التناحر،

والاقتتال، تعرِّضُ السلم الأهلي للخطر، وتخلق حالاً من الفوضى، بفعل مجموعة عواملَ كثيرةٍ؛ سواء أكانت: عوامل داخلية، أم خارجية.

الكلمات المفتاحية: الاقاليم-الاتحادي-الوحدات الاتحادية-السند الدستوري-التحالف الدولي

Abstract:-

In the future, the regions in Iraq may be formed on the potential principals such as the national basis for example dividing Iraq into two regions; the first one is Arabic region and, the second one is Kurdish region, or on the geographic base, for instance, transferring all provinces of Iran into a federal unit (regions), or remaining the situation as status quo, for example, maintenance of the Kurdistan Regional Government as a political body, and the practice of the administrative decentralization in the rest of other provinces, or base on the national-sectarian criteria as dividing Iraq into three regions (Kurdistan Region, Shiite Region and Sunni Region), and all of these formulas have criticized with various disadvantage and notices. It makes a status of political instability, fragile national unity, fragmentation of the state and the formation of states. After that, creating an opportunity for separation of those regions, bringing the status of rivalry and fighting, endangering civil peace, and initiating a chaos situation due to some factor, whether it is external or internal.

Key words: Prouince-Federal-Federalunits- constitutional bond-international Alliance.

المقدمة:

تُعد الأقاليم _الوحدات الاتّحاديّة_ من المواضيع التي أثارت، ولا تزال تثير جدلاً كبيراً في الأوساط العراقية، منذ إسقاط النظام السابق في (٢٠٠٣/٤/٩)، من قبل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. منذ ذلك الحين قدمت مشاريع عدة لتكوين الأقاليم، في ضوء الدولة الاتّحاديّة العراقية، بعض منها على الأساس القومي، والبعض الآخر على الأساس الطائفي، والبعض الآخر على الأساس الديني؛ إلا أن جميعها باءت بالفشل. وأن السند الدستوري

والقانوني لتكوين الأقاليم الاتّحاديّة، هو قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة (٢٠٠٤)، ودستور جمهورية العراق الدائم لسنة (٢٠٠٥)، ومن ثم قانون الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم لسنة (٢٠٠٨). إلا أن الاشكالية تكمن في عدم تكوين أي إقليم آخر عدا إقليم كوردستان العراق التي تكونت نتيجة الأمر الواقع وليست في ضوء الدساتير والقوانين. أما بالنسبة لمستقبل تكوين الأقاليم الأخرى في العراق؛ فإنها غير واضحة المعالم والبناء، على الرغم من أن الدستور العراقي الدائم، يؤكد على تكوين الأقاليم على ضوء الحقائق التأريخية والجغرافية، إلا أن واقع الحال، يؤكِّدُ عكس ذلك.

أهمية البحث:-

تكمن أهمية البحث في إلقاء الضوء، على جميع مشاريع الأقاليم، التي ستُشَكَّل في العراق مستقبلاً، إذا توفرت شروط تكوينها، ودعت الظروف والحاجةُ لإقامتها؛ الأمر الذي يعينُ على معرفة آثار هذه المشاريع من إيجابيات وسلبيات.

إشكالية البحث:-

تكمن الإشكالية الأولى بأنه "لم يكن هناك مشروع واحد متفق عليه جميع العراقيين"، وتكمن الإشكالية الأخرى في "تعارض المشاريع مع ما جاء في دستور جمهورية العراق الدائم لسنة (٢٠٠٥) لتكوين الأقاليم"، الذي أكد على الحقائق التاريخية والجغرافية، فقلَّة من المشاريع تتلائم مع ما جاء في الدستور، وأكثرها جاءتْ بوصفها مشاريع: قومية، وطائفية، ودينية. وهذه المشاريع تصطدم بمجموعة انعكاساتٍ، تجلب عواقبَ وخيمة للعراقيين، بما يهدِّدُ الهوية، والوحدة الوطنية، والتعاون؛ فيتسبَّبُ في التناحر والاقتتال والانفصال.

فرضية البحث:-

تكمن فرضية البحث من أن أساس وبنية المشاريع والمقترحات، يتوقف عليها نجاح التجربة الاتّحاديّة في العراق، والعكس صحيح كذلك، بما يصطدم مع جملة من انعكاسات وتداعيات، قد تكون سلبيةً، إلى حدٍّ ما، بما يهدِّدُ الوحدة والتعاون.

هدف البحث:-

إن هدف دراسة (مستقبل تكوين الأقاليم في العراق الاتّحاديّ وانعكاساته)، كامنٌ في إلقاء الضوء، على تلك المشاريع، التي ستقدَّمُ لتكوين الأقاليم، والأسس التي تُبْنَى عليها هذه الأقاليم، حتى يتسنى لنا معرفةُ ما لتلك الأقاليم من إيجابيات وسلبيات.

منهجية البحث:-

يستعين البحث"بمقترب دراسة حالة"-حالة العراق-لتكوين الأقاليم في ظل الدولة الاتّحاديّة التي أقرها الدستور الدائم لسنة (٢٠٠٥)، واستُعينَ"بالمنهج النظمي"، لدراسة تكوين الأقاليم في ظل النظام الاتّحاديّ، "وبالمنهج التحليلي"، في ضوء تحليل مشاريع مستقبلية، وانعكاساتها على المجتمع العراقي سلباً وإيجاباً.

صعوبات الدراسة:-

في مقدمتها تأتي"ندرة الكتابات في الموضوع، ومحدودية وفرة المصادر العلمية المباشرة، خصوصاً في ظل الظروف، التي يشهدها العراق وإقليم كوردستان، جملةً واحدةً.

هيكليَّةُ البحث:-

ولأجل تحقيق غايات البحث؛ قُسِّمَ إلى فصلين، تناولَ الفصل الأول مستقبل تكوين الأقاليم في العراق الاتّحاديّ، في إطار أربعة مباحث، ففي المبحث الأول نتناول تكوين الأقاليم على الأساس القومي، والمبحث الثاني خُصِّصَ لدراسة تكوين الأقاليم على الأساس الجغرافي، والمبحث الثالث نخصصه لدراسة تكوين الأقاليم على أساس اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية، أما المبحث الرابع فقد خصِّصَ لدراسة تكوين الأقاليم على أساس الإنتماء القومي والديني-الطائفي. أما الفصل الثاني فهو يتطرق إلى انعكاسات تكوين الأقاليم في العراق الاتّحاديّ، وينقسم إلى ثلاث مباحث، ففي المبحث الأول نتطرق إلى انعكاس تكوين الأقاليم على التعاون والوحدة الوطنية، وفي المبحث الثاني يتطرق إلى انعكاس تكوين الأقاليم على الانفصال وتشكيل الدويلات، أما المبحث الثالث، فهو يتطرق إلى انعكاس تكوين الأقاليم على الاقتتال والتناحر، وعقبها تأتي الخاتمة متضمنةً أبرز الاستنتاجات.

الفصل الأول: مستقبل تكوين الأقاليم في العراق الاتّحاديّ

ثمَّةَ أربعة أنواع من الاتّحادات المقترحة لتكوين الأقاليم في العراق، النوعُ الأوَّلُ: يقومُ على أساس "العرق" أو "القومية"، والنوعُ الثاني: يقومُ على أساس الجغرافيا، والنوعُ الثالث: يقوم على أساس بقاء الوضع على حاله، أما النوعُ الآخر: فيكون على أساس القومية والطائفية أو المذهبية، بمعنى أن الأقاليم إذا تحققت يمكن أن تكون مزيجاً من القومية والجغرافية والمذهبية والطائفية.

المبحث الأول: تكوين الأقاليم على الأساس القومي

في النوع الأوَّل- أعني-"الاتّحاديّة العرقيَّةِ" أو"القوميةِ"؛ تتشكَّلُ الدولةُ- ابتداءً-على أساس "تعدُّدِ التكوين العرقيِّ" في البلاد؛ وفي مثل هذا النوع؛ يمكن

أن يتمتَّعَ الكورد، "بحكم ذاتي" في المناطق، التي يشكلون فيها غالبية سكانيَّة واضحة؛ وبناءً عليه؛ يكونُ العراقُ مكوَّناً من: إقليم كوردستان العراق في شماله، والمنطقة الأخرى ستضمُّ المناطق العربية، الواقعةِ جنوبَ كوردستانَ، حتَّى مناطق، وسطِ العراق وجنوبه، وغربه؛ وستتمتع الأقليات القومية الأُخرى مثل الكلدو–آشوريين، والتركمان، بالحقوق الإدارية، وحقوق الخصوصية الثقافية، في مدنهم وبلداتِهم ومناطقهم. أي إقامة إقليمين؛ إقليم كوردستان والإقليم العربي، هنا لا يكون هناك تساوي في عدد وحجم السكان، وبالتالي يخلق مشاكل الحدود[١]. أي بمقتضى هذا المشروع يتم تحديد عدد الوحدات المُكونِة للاتّحاديّة في العراق بوحدتين اتّحاديّتين هما: (إقليم كوردستان وإقليم عربي)، وهذا المشروع تبناه برلمان إقليم كوردستان كمقترح للدستور العراق بقرار رقم (٢٧) لسنة (٢٠٠٢)، وذلك استناداً إلى إعلان الاتّحاديّة من جانبه بقرار رقم (٢٢) في (١٩٩١/١٠/٤)، حيث نصت المادة الأولى من مشروع دستور الجمهورية الاتّحاديّة العراقية المقترح من قبل برلمان كوردستان على "العراق دولة اتّحاديّة واحدة ذات نظامٍ جمهوري ديموقراطي برلماني تعددي وتسمى بالجمهورية الاتّحاديّة العراقية"[٢]، كما وتنص المادة الثانية من المشروع "تتكون الجمهورية العراقية الاتّحاديّة من: أولاً: الإقليم العربي، ويضم منطقتين الوسط والجنوب من العراق.... ثانياً: إقليم كوردستان، ويضم محافظات دهوك وأربيل وكركوك

---

[1]- Shak Hanish, Fedralism in Iraq: Assessment, international journal of social sciences, page (347).

[٢]– نقلاً عن: سليم مطر، جدل الهويات "عرب، أكراد، تركمان، سريان، يزيدية صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، لبنان، ٢٠٠٣، ص ٧١.

والسليمانية...."[٣]. إلا أن هذا المقترح لم ينل تأييداً من القوى العراقية الأُخرى، وكذلك سلطة الائتلاف المؤقتة بحجة إن المشروع بُني على أساس قومي وإثني، وكان لإصرار هذه القوى دور كبير في تبنِّي الأُسس التأريخية والجغرافية واستبعاد الأُسس الإثنية والقومية واللغوية لبناء النظام الاتّحاديّ في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة (٢٠٠٤)[٤]. ولكن ترد ملاحظات عدة على هذه الصيغة من الأقاليم تتلخص فيما يأتي[٥]:-

١- إن هذه الصيغة من تكرس وتعمق الاختلاف القومي، ومن ثم لتجزئة البلد وانقسامه.

٢- إن هذه الصيغة وجدت لحل مشكلة الكورد فقط، متجاهلة مشاكل المكونات الاجتماعية الأُخرى.

٣- إن هذه الصيغة مورد قبول مكون اجتماعي واحد فقط، ولم تجمع على قبولها المكونات الأُخرى، وهم يشكلون الأغلبية السُكانية.

٤- إن قلة عدد الوحدات المكونة للنظام الاتّحاديّ واقتصارها على وحدتين يعتبر من أهم المشاكل التي واجهها تطبيق الاتّحاديّة في العالم، لإثارتها عدم الاستقرار في البناء القانوني والسياسي للدولة، مما يهدد بالانفصال. ويلاحظ

---

[٣]- نقلاً عن: سوران علي حسين، التنظيم القانوني للوحدات الفِدراليّة في العِراق، مركز ژير للطبع والنشر، ط١، أربيل، ٢٠١٧، ص ١٧١.

[٤]- نقلاً عن: سوران علي حسين، المرجع سبق ذكره، ص ١٧١.

[٥]- علي عبود بحر العلوم، الاتّحاديّة الجغرافية، معهد العلمين للدراسات العليا، بحث منشور من الأنترنيت على الرابط التالي:- www.alalamain.edu.iq ، ص ص ١٢-١٣، تأريخ الزيارة ٢٠١٦/١٢/٣١.

ذلك في سنغافورة وانفصالها عن الاتِّحاد الماليزي العام (١٩٧٥)، وانفصال كوسوفو عن صربيا العام (٢٠٠٨).

٥- إن هذه الصيغة تثير حفيظة دول الجوار الإقليمي (ايران وتركيا)، والتي تتواجد فيها الأقليات الكوردية.

ومع ذلك فإن تأسيس الاتّحاديّة العراقية على أساس قومي سيجد من يقف منه موقفاً سلبياً من منطلق إن تعظيم دور العامل القومي في بناء الدولة سيقود في المديات المنظورة، إلى تقسيم الأرض والوطن، وسيؤدي إلى التطاحن وخلق الأفعال وردود أفعال المعاكسة بين القوى السياسية المختلفة، مما يؤدي إلى تفشي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الدولة[٦]. ويعزز بعضهم موقفهم السلبي من هذا النوع من الاتّحاديّة بالقول، بأن التشكيل القومي في العراق لا يقتصر على القوميتين الرئيستين (العربية والكوردية) فقط وإنما هناك قوميات أُخرى (كالتركمانية) تقف إلى جانبها، وتشكل معها النسيج الاجتماعي لبعض المحافظات مثل (كركوك)، كما إن ما يدعيه الأكراد من إلحاق الظلم بهم، هو أمر لم يقتصر عليهم فقط وإنما تعداهم إلى العرب أيضاً، وغيرهم من القوميات الأخرى. بعبارة أخرى هو ظلم ألحقه الحكام بعموم أو غالبية أبناء الشعب العراقي[٧]. ويرى البعض إن هذا الفهم القومي التقسيمي هو طرح عنصري منافي لمفهوم (الوطن) كأرض وتأريخ ووحدة إنسانية وسياسية، ومن ثم فإن الشعب العراقي لا يتكون من قوميتين عربية وكوردية، كما قلنا بل أيضاً من تركمان يتجاوز عددهم المليون ونصف المليون وسريان يقرب عددهم من

٦- منى حمدي حكمت، الاتّحاديّة في فكر القوى السياسية العراقية وانعكاساتها على حياة العراق السياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ١٠٨.

٧- المرجع نفسه.

المليون، وكذلك هناك الفئات الدينية والمذهبية، فبالإضافةً إلى المسلمين، هناك المسيحيون حوالي مليون واليزيديون والصابئة كل منهم يقرب الربع مليون، لماذا لا يحق لكلٍّ هذه الفئات المليونية بذكر اسمها في الدستور المقترح آنذاك؟[٨].

المبحث الثاني: تكوين الأقاليم على الأساس الجغرافي

أمَّا في النوع الثاني، وهي "الاتّحاديّة الجغرافية"؛ هذا النوع تفرض على مجموعة بشرية معينة ضمن رقعة جغرافية معينة بغض النظر عن الانتماءات العرقية، فقد تكون متشابهة أو مختلفة في بعض القوميات والطوائف لكنها تشترك بملامح جغرافية وتأريخية وتختلف باختلاف اللغة أو العادات أو الثقافات[٩]. فتتشكَّلُ الاتّحاديّة من وحداتِ إداريةٍ، من مثل المحافظات، في العراق؛ وفي هذه الحالة، ستتمتَّعُ كُلُّ محافظةٍ عراقيةٍ، بنظام لا مركزيٍّ، بما في ذلك المحافظات ذاتُ الأغلبيَّةُ الكوردية؛ التي تنتظم بالارتباط- ليس مع بعضها باعتبارها كوردياً- بل تنتظمُ مع الحكومة الوطنية في بغداد؛ حالُها في ذلك حالَ المحافظات الأُخرى؛ ففي هذا النوع لا تتأسَّسُ الاتّحاديّةُ على اعتبار "العرق"، بل على اعتبار"الجغرافيا" الإدارية؛ ومع ذلك؛ يمكن دمج بعض "المحافظات" مع غيرها، لتقاربها من ناحية الموقع، بناءً على الجغرافيا؛ وهذا النوع من الاتّحاديّة، لا يقبله الكورد، فهم يرغبون بشكل قاطع، في انتظامهم في منطقة واحدةٍ، بسبب تأريخهم المشترك، وسماتهم القومية، وتطلُّعاتِهم المستقبلية؛ والأمر

---

[٨]- **سليم مطر، المرجع سبق ذكره، ص ٧٣.**

[٩]- **خالد محسن الروضان، التجربة الاتّحاديّة في العراق وأسباب الفشل، بحث منشور من الأنترنيت بتأريخ (٢٠١٧/٦/٥) على الرابط التالي: https://www.azzaman.com/?p=203480، تأريخ الزيارة ٢٠١٩/١١/١٠.**

ينسحبُ كذلك في ضرورة تمثيل، المجموعات العرقية الصغيرة الأُخرى، في البرلمان وفقًا لنسبتهم السكانية[١٠]. أي أن هذا النوع من الأقاليم الذي يقوم على أساس تحويل المحافظات القائمة إلى أقاليم واتّحاديّات تتمتع باستقلالية داخلية واسعة، مع ارتباطها بالسلطة الاتّحاديّة المسؤولة عن القضايا الدفاع والسياسة الخارجية والمالية والاقتصادية، هي الأكثر قبولاً من الشعب العراقي. لأنها تقوم على أساس جغرافي وليس على العرقي أو المذهبي أو الديني، وبالتالي فإن فرص نجاحها أفضل من غيرها[١١]. جاء هذا الاقتراح في الانفاق المبرم بين مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة حول مضمون العملية السياسية للمرحلة الانتقالية وتحديد جدول زمني لها، حيث نص هذا الانفاق على "إقامة نظام اتّحاديّ للعراق، على أن يتضمن ذلك محافظات، والفصل بين السلطات التي سيمارسها الكيان المركزي والكيانات المحلية، وتحديد سلطات كل منها"[١٢]. إلا أن المقترح قد رفض، وخاصة من قبل إقليم كوردستان، لأسباب وحجج عديدة منها[١٣]:-

أولاً: أنه غير عملي من الناحية الإدارية والاقتصادية أن تكون لكلِّ محافظة إدارة وبرلمان ودستور.

---

[10]- **Shak Hanish, op. cit, pp (347-348).**

[١١]- د.ياسر علي ابراهيم ود.إسراء علاءالدين نوري، الفيدرالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (الواقع والمستقبل)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (٣٤)، ٢٠١٠، ص ٢٣٠.

[١٢]- سوران علي حسن، المرجع سبق ذكره، ص ١٧٢.

[١٣]- سوران علي حسن، المرجع سبق ذكره، ص ١٧٢.

ثانياً: أن الاتّحاديّة الممنوحة للمحافظات لا تعني سوى اللامركزية الإدارية، لأن المحافظات كانت وحدات إدارية وليست وحدات سياسية.

ثالثاً: إن إقليم كوردستان كان يتكون من ثلاث محافظات، وفي حالة جعل كل محافظة إقليماً اتّحاديّاً فأنه يؤدي إلى تفكيك إقليم كوردستان بحدوده الإدارية والجغرافية إلى ثلاث أقاليم، وهذا لا يتفق مع الحقوق المشروعة للقومية الكوردية ضمن دولة العراق.

ولذلك أصر الطرف الكوردي على استبعاد محافظات إقليم كوردستان (أربيل، السليمانية، دهوك) في تشكيل أقاليم سواء بصورة منفردة أو مع محافظات أُخرى في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة (٢٠٠٤)[١٤].

ويستند اعتماد صيغة الاتّحاديّة الجغرافية على عدة أمور، ومن أبرزها[١٥]:-

١- استقرار البنية العراقية والمتمثلة في (١٨) محافظة، وتجانس المكونات الاجتماعية فيما بينها وتعايشها، رغم انتماءاتها الدينية أو الطائفية أو القومية المختلفة، وتبين ذلك بوضوح في مدن العراق الكبرى، مثل بغداد والبصرة، في أمن وسلام وانسجام إذا كانت بعيدة عن تأثير العوامل السياسية، والتي كانت السبب في كل ما حدث من صراعات أهلية، إذ كانت العوامل السياسية تتقدم على عناصر الاختلاف الاجتماعي.

---

[١٤]- نقلاً عن سوران علي حسن، المرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٢-١٧٣.

[١٥]- علي عبود بحر العلوم، المرجع سبق ذكره، ص ص ١٤-١٥.

٢- إن سُكان كل محافظة أدرى بمشاكلها وبحلول هذه المشاكل، لذا فهم مؤهلون أكثر من غيرهم لتولي إدارة شؤونهم بأنفسهم، وأدعى لتحقيق الازدهار والتقدم.

٣- إن الصلاحيات المخولة من قبل المركز للأقاليم، تستدعي توفير كوادر إدارية وسياسية خاصة بالأقاليم مما يستدعي إنشاء أكاديميات وجامعات متخصصة، مما له آثاره على المستوى الثقافي والسياسي العام.

٤- شعور المواطن بالرضا عما يدفعه من الضرائب والرسوم، لأنه سيكون على تماس مباشر مع موارد صرف هذه الضرائب والرسوم في نفس إقليمه.

٥- إن نظام الاتّحاديّة الجغرافية يتضمن حلولاً لمشاكل المحاصصة السياسية، إذ سيعاد رسم خارطة انتشار القوى السياسية وفق الانتماء المناطقي الإداري، ويغلب الانتماء الوطني على الانتماءات الأُخرى.

٦- الاتّحاديّة الجغرافية تدفع إلى التمسك بالانتماء إلى الأرض ومكان العيش والإقامة، قبل الانتماءات الأُخرى. وبذلك ترجح الهوية الوطنية كانتماء عام قبل الانتماءات الأُخرى التي تكون هويات فرعية.

٧- تشجيع الاتّحاديّة الجغرافية ظهور الأحزاب الوطنية، التي لا تقوم على أساس قومي أو طائفي أو ديني.

٨- انسجام الاتّحاديّة الجغرافية مع عملية البناء الاتّحاديّ أكثر من غيرها، إذ إن الإقليم في ظلها يتكون من محافظة واحدة، ويعني هذا تخفيف العبء الإداري عن الأقاليم وتقديم أفضل للخدمات العامة.

٩- إن هذه الصيغة تشكل عامل توحيد للعراق لا عامل تقسيم، وبذلك يكون أكثر قبولاً من معظم العراقيين.

وإن احتمالية قيام أقاليم أو اتّحاديّات جديدة في العراق سيظل قائماً في الفترة القادمة استناداً على الدستور العراقي الدائم لسنة (٢٠٠٥)، ومن هذا المنطلق فإن قيام (١٨) وحدة اتّحاديّة إقليمية استناداً إلى البنية الإدارية للمحافظات العراقية، وذلك لان هوية الوحدات سيتم تحديدها بالاستناد على الوقائع التأريخية والجغرافية، الأمر الذي سيمنع تشكيل الأقاليم على أُسس أُخرى، مما يسهل تقبلها كجزء من المشهد السياسي في العراق، فكل الوحدات ستتقاسم–على قدم المساواة–على مستويات الحكم الذاتي الذي ينعم بسلطات محلية واسعة النطاق، على ان تتشكل الحكومة الاتّحاديّة المركزية من ممثلي كل وحدة[١٦].

وفي حالة تكوين الأقاليم في المستقبل على هذا الأساس فإنه سيخلق مشاكل بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كوردستان؛ لأن القيادات الكوردية لا يقبلون تفكيك الإقليم وتحويله إلى أربعة أقاليم. إلا أن الحل الوحيد لتحقيق طموحات الشعب العراقي بكافة مكوناته وخصوصاً الكورد يأتي عن طريق فدرالية المحافظات من دون إلغاء فكرة الأقاليم "أي أن يتشكل العراق من ثماني عشرة فدرالية، مع الاحتفاظ بفكرة الأقاليم إذا ما رغبت بعض المحافظات في الإندماج بعضها مع البعض الآخر، لتشكل إقليماً فدرالياً لها، كما هي مثلاً، رغبة الكورد في المحافظات الشمالية، حتى الآن في الأقل[١٧].

١٦– أمجد زين العابدين طعمة، مستقبل النظام الفدراليّ في العراق "دراسة في التجارب الدولية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العدد (٤٧)، ٢٠٠٧، ص ص ٢٧–٢٨.

١٧– منى حمدي حكمت، المرجع سبق ذكره، ص ١٢٠.

المبحث الثالث: تكوين الأقاليم على أساس اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية

أمَّا النوع الثالث؛ فهو الاقتصار على فدرالية واحدة، أو إقليم واحد هو إقليم كوردستان مع احتمالات توسعها بضم (كركوك وسنجار وخانقين ومندلي ومخمور)؛ بسبب خصائصها الجغرافية والتاريخية واللغوية والإثنية، أما باقي محافظات العراق فسوف تُحكم باللامركزية الإدارية[١٨]. وهذا السيناريو متحقق حالياً في ظل انعدام الحلول الدستورية، لبعض المشاكل العالقة بين الحكومة الاتّحاديّة والإقليم من جهة وحكومة المركز والسلطات المحلية في المحافظات من جهة أُخرى، إذ إن انعدام الرؤية الواضحة والتفسير المتناقض لبعض المواد الدستور، فضلاً عن انعدام الثقة بين مجمل أطراف العمل السياسي في العراق، جعل كل طرف يعمل وفق الاتجاه الذي يوازي رغباته، فضلاً عن استمرار التشكيك والمماطلة من قبل مجمل الأطراف، وهو الأمر الذي لو استمر سيتسبب بالكثير من التقلبات والازمات السياسية[١٩]. وهذه الحالة شاذة لأن الاتّحاديّة لا تطبق على جزء من البلاد[٢٠].

وترغب القيادات الكوردية بوجود أقاليم أُخرى خشية على مستقبل إقليم كوردستان. وقد يفضي ذلك إلى العدول عن الاتّحاديّة عبر تغيير الدستور، ومن ثم فإن القيادات الكوردية قد تنسحب من العملية السياسية وتهدد بإعلان انفصال

---

[١٨]- د.ياسر علي ابراهيم ود.إسراء علاءالدين نوري المرجع سبق ذكره، ص ٢٣٠.

[١٩]- أمجد زين العابدين الطعمة، المرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

[٢٠]- د.ابتهال محمد رضا داود الجبوري، واقع الفدرالية ومستقبلها في العراق، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد (٣١)، ٢٠١٦، ص ١١٩.

الإقليم، ويستبعد أن تقبل باللامركزية الإدارية للإقليم، لاسيما وإن بعض قياداتها كان يطرح الكونفدرالية قبل الاتّحاديّة[٢١]. مثلما صرح مسعود البارزاني رئيس إقليم كوردستان السابق أثناء تصريحاته حول إجراء الاستفتاء في إقليم كوردستان حول الانفصال من دولة العراق وقيام دولة كونفدرالية.

والجديرُ بالذكر أن الوضع الاستثنائي للمنطقة الشمالية لا يحول دون تطبيق نظام اللامركزية السياسية في عموم محافظات العراق، بحيث يجعل من كل محافظة–من محافظات العراق–إقليماً ذات حكم ذاتي يمنع تركيز السلطة ويمنع الحاكمين من الطغيان والتفرد. ويتم ذلك من خلال تشكيل مجالس تنفيذية وتشريعية منتخبة من أبناء المحافظات وفق نظام خاص لا يتعارض مع المجالس التشريعية والتنفيذية في المركز، وتمنح المحافظات أيضاً نوعاً من الاستقلال المالي لإدارة شؤونها، بحيث يكون لها شخصية معنوية لا تخضع لرقابة السلطة إلا في جوانب يحددها الدستور، فضلاً عن وجود قوة إرغام بتنفيذ قراراتها، مع بقاء أرجحية السلطة المركزية بوصفها الاختصاص الأشمل[٢٢]. كما وأن نجاح الفدرالية يتطلب توافر شرطين أساسيين[٢٣]:–

٢١– المرجع نفسه.

٢٢– د.رشيد عمارة ياس الزيدي، إشكالية الاتّحاديّة في الدستور العراقي، في: باسيل يوسف بجك (وآخرون)، الدستور في الوطن العربي "عوامل الثبات وأُسس التغيير"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٧١.

٢٣– الناصر دريد وطارق كاكه رەش، العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي في الدول متعددة القوميات "دراسة مقارنة بين تجربتي سويسرا والعراق"، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد (١)، العدد (٤)، السليمانية، ٢٩/أغسطس/٢٠١٦، ص ص ٦٩–٧٠.

١- وجود أقاليم أو ولايات عدة تمتاز عن غيرها من الأقاليم بالعادات والتقاليد والثروات واللغات، مع وجود قواسم مشتركة وحاجات أساسية لكل إقليم لا تتحقق إلا بالإعلان عن كيان موحد.

٢- أن يتم تقاسم السلطات بين الهيئات الحكومية والقومية استناداً إلى سلطة قانونية أو دستورية مستقلة، لأن الدولة الاتّحاديّة تستوجب توزيع السلطات بين السلطة الاتّحاديّة والأقاليم.

المبحث الرابع: تكوين الأقاليم على أساس الانتماء القومي (والديني- الطائفي)

ينطلق هذا الرأي من القول إن الظلم التأريخي الذي لحق بكل من الشيعة والكورد، مضافاً إلى عامل الثروة الطبيعية التي تختزنها كل من الأراضي الجنوبية والشمالية. فأنصار هذا التوجه يرون إن الشعب العراقي يتكون من قوميتين ومذهبين، فمن حيث القومية يقسم العراق على إقليمين اثنين، أحدُهُما عربي، والآخر كوردي. ويقسم الإقليم العربي بدوره بحسب المذهب الذي يدين به السُكان، فوسط وجنوب العراق تقطنه أكثرية شيعية لذا يجب أن يتشكل إقليم على هذا الأساس، والمنطقة الغربية تقطنها أكثرية سُنية فمن المنطقي أن يكون لهم إقليم خاص بهم[٢٤].

ومن أبرز خطط تقسيم العراق على شكل ثلاث دويلات هي:-

١- خطة ليزلي جليب: والذي كتب مقالة وضَّح فيها خطة الولايات المتحدة، باستبدال العراق الحالي بثلاث دول صغيرة كردية في الشمال وسنية في الوسط وشيعية في الجنوب، وتفترض هذه الخطة، كل طائفة ستكون لها

[٢٤]- منى حمدي حكمت، المرجع سبق ذكره، ص ١١٠.

دولتها الخاصة بها، فسوف يتوقف القتال. لأنه لن يكون له معنى، ويمكن للولايات المتحدة في هذه الحالة ان تخرج من العراق، وهي مطمئنة بعدم وجود تهديدات امنية وكذلك بوجود نوع من الاستقرار على الارض[٢٥].

٢- خطة جوزيف بايدن: والخطة التي وضعها السيناتور الديمقراطي (جوزيف بايدن) والتي تتحدث عن تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات، سُنية وشيعية وكوردية، تحت مظلة حكومة مركزية واحدة ولكن ضعيفة. وحيث شدد التقرير على ان خطة تقسيم العراق إلى ثلاثة اجزاء بمظلة حكومة مركزية غير فاعلة، يحظى بتأييد متزايد وصريح من خبراء الشرق الاوسط، الذين يؤشرون فشل السنة والشيعة في تحقيق المصالحة الوطنية ، فضلا عن التطهير الطائفي الذي يشهده العراق، وينظم في إطار حكومة اتّحاديّة مركزها بغداد وتتولى أمور الحدود والامن وعوائد النفط[٢٦]، "وقد سعى "جو بايدن" نائب الرئيس الأمريكي السابق لا سيما في العام (٢٠٠٧) للحصول على موافقة الكونجرس حول تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات ووضع نقاط تفتيش وسيطرة وحدود فاصلة للعبور وهويات، أشبه بجوازات السفر وقد فاتح العديد من أعضاء مجلس الأمن، لا سيما الدائمي العضوية للحصول على تأييدهم لمشروع التقسيم"[٢٧]. وحظي المشروع باهتمام كبير من قبل

---

[٢٥]- لقاء ياسين حسن، دولة المكونات في العراق بعد العام (٢٠٠٣) الواقع والمستقبل، المركز الديمقراطى العربي، ٢٠١٦/٩/٦، بحث منشور من الأنترنيت على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=36858، تأريخ الزيارة ٢٠١٩/١٠/٢٩.

[٢٦]- لقاء ياسين حسن، المرجع سبق ذكره.

[٢٧]- هزار عثمان رحمان، نظام الحكم الفِدرَاليّ والاستقرار السياسي في العراق "٢٠٠٥-٢٠١٣"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، مصر، ٢٠١٥.، ص ١٠١.

أطراف سياسية أمريكية، لا سيما وأنه جاء في أوقات عصيبة أخذت تواجهه إدارة الرئيس الأسبق بوش في العراق على الصعيدين العسكري والسياسي. لقد وصف البعض مشروع بايدن بأنه آخر حلقة من إستراتيجية الفوضى الخلاقة، التي أعتمدتها إدارة الرئيس بوش في العراق لإيصاله إلى الحرب الأهلية والصراع الطائفي والعرقي[٢٨].

٣- خطة هنري كيسنجر: وهي الخطة التي اقترحها وزير الخارجية الأمريكية السابق (هنري كيسنجر) حول ضرورة تقسيم العراق، بوصفه مخرجاً لحل الازمات، التي تواجهها الإدارة الأمريكية في العراق. بقوله: "ولكي يكون الشرق الأوسط كبيراً، وهو الذي لا يمكن تغيير جغرافيته، لا بد أن تكون دول هذا الشرق الأوسط صغيرة وغير قابلة للحياة بمفردها فلا بد من قوة عظمى تدعمها لتعيش، وتبقى بتثمين الدولة الطائعة، ومعاقبة الدولة العاصية، دون أن يتسبب ذلك في إرباك النظام العام في الشرق الأوسط الكبير، وهذا هو معنى دولة الثواب والعقاب، وما العراق وتقسيمه سوى البداية[٢٩]. والسبب كما يراه هينري كيسنجر أن العراق أُنشئ لأسباب جيوسياسية، ولا يمكن توحيده، بمؤسسات تمثيلية، ولهذا سوف يتجه بعد حين إلى الأوتوقراطية أو بتفكيك إلى عناصره الإثنية المكونة له إذ أن البلدان العاجزة عن بناء مؤسسات مركزية ديمقراطية يصبح تفكيكها إلى دول ثلاث خياراً مفضلاً على الحرب الأهلية المفتوحة على حد وصفه[٣٠].

---

[٢٨]- دهام محمد العزاوي، الاحتلال الامريكي للعراق وأبعاد الفدرالية الكردية، مركز الجزيرة للدراسات، ط١، الدوحة، ٢٠٠٩. ص ١١٧.

[٢٩]- لقاء ياسين حسن، المرجع سبق ذكره.

[٣٠]- دهام محمد العزاوي، المرجع سبق ذكره، ص ص ١١٦- ١١٧.

٤- خطة غالبريث: وهي الخطة التي طرحها (بيتر غالبريث) والذي دعا فيه إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات وذلك بسبب الاخطاء التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية في العراق. والتي كان من أبرزها الفشل الذريع في الحفاظ على نسيج الوحدة الوطنية في البلاد. مما جعل العراق ينجرف في حرب أهلية لم يشهد العالم لها مثيلا من قبل. ويبرز رؤيته هذه بقوله: لان محاولة بناء مؤسسات وطنية أو قومية في بلد دمرنا فيه كل اسس ومقومات الدولة، ليس سوى جهد ضائع ولا يؤدي إلى شيء سوى الابقاء على الولايات المتحدة في حرب بلا نهاية، أن ما كان يعرف بالعراق الموحد، ذهب إلى غير رجعة، إلى(التفكيك السياسي) لمؤسساته الأساسية، بغزو واحتلال العراق وتدمير بنيته التحتية وسحق كل مؤسسات الدولة العراقية والغائها، وشرع ذلك بتنفيذ مخطط تقسيم العراق الذي كانت تسعى الإدارة الأمريكية الى تحقيقه[٣١].

ولكن هذه الصيغة أيضاً لا تخلو من ملاحظات ونقاط تورد عليها، وهي كالآتي[٣٢]:-

١- إن تقسيم العراق بهذا الشكل سوف يكرس للصراعات العرقية والطائفية ويهدد وحدة العراق.

٢- إن اعتماد الاتّحاديّة على أساس عرقي وطائفي سوف يشجع للمحاصصة القومية والطائفية قي تشكيل وإدارة مؤسسات الدولة وإجهزتها ويؤسس لبيئة الفساد المالي والإداري واستبعاد الكفاءات.

٣١- لقاء ياسين حسن، المرجع سبق ذكره.

٣٢- علي عبود بحر العلوم، المرجع سبق ذكره، ص ١٣.

٣- تساعد هذه الصيغة على تفرد الأحزاب الكبيرة القوية بالسلطة في مناطقها، مما يصطدم مع الأهداف التي إقيمت الإقليم من أجلها.

٤- لا تراعي هذه الصيغة حقوق الأقليات والطوائف الصغيرة، والتي وجدت الاتّحاديّة كحل لمشاكلها.

٥- تشجيع هذه الصيغة على اتجاه الأحزاب والجماعات السياسية لإقامة الروابط مع دول الجوار.

٦- إنتشار المكونات غير محدد بإقليم معين، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة التطبيق وكثرة المنازعات.

٧- إن العلاقات بين المكونات الاجتماعية لم تصل إلى حد الصراع، فلا مبرر لعزلها عن بعضها البعض.

ففي مشروعه المقترح للدستور يقترح (الدكتور منذر الفضل) ثلاث أقاليم في العراق الاتّحاديّ[٣٣]:-

١- الاتّحاديّة في كوردستان العراق وتدخل منطقة كركوك ضمن الحدود الجغرافية لكوردستان طبقاً للإحصاء السُكاني لعام (١٩٥٧) ووفقاً للحدود الإدارية الثابتة قانوناً قبل انفاقية آذار العام (١٩٧٠).

٢- الاتّحاديّة في جنوب العراق وتكون على أساس جغرافي لا طائفي وفقاُ لإحصاء العام (١٩٥٧).

٣- الاتّحاديّة في الوسط (إقليم الوسط).

باختصار من حيث المبدأ فإن قيام الاتّحاديّات أو الأقاليم في العراق لا خشية منها عندما تقوم على شرطين لا ثالث لهما[٣٤]:-

---

[٣٣]- منذر الفضل، مشكلات الدستور العراقي، دار آراس للطباعة والنشر، ط١، أربيل، ٢٠١٠، ص ٤٥٥.

الشرط الأول: أن تقوم الأقاليم على معايير جغرافية إقليمية وليس على معايير قومية عنصرية ولا دينية ولا طائفية.

الشرط الثاني: أن تكون ديمقراطية المشاركة وليس ديمقراطية الموافقة هي أساس ممارسة السلطة الاتّحاديّة وسلطات الأقاليم المحلية. ذلك إن شروط تحقيق ديمُقراطية المشاركة في العراق وفي غيره من بلدان العالم تتمثل بالإقرار والتجسد العملي للحقائق والمبادئ الآتية[٣٥]:-

١- إقرار حقيقة التنوع في المجتمع العراقي ولا سيما التنوع القومي والطائفي والديني.

٢- إقرار مبدأ حق الاختلاف بين التنوعات القومية والطائفية والدينية.

٣- إقرار حقيقة أن تعبر جميع هذه التنوعات القومية والطائفية والدينية على السواء عن مصالحها ورغباتها ومطالبها وطموحاتها عن طريق تنظيمات عصرية تتمثل بمؤسسات المجتمع المدني (أحزاب – نقابات – جمعيات – اتِّحادات ... إلخ) وليس عن طريق مؤسسات تقليدية (عشائرية أو طائفية).

٤- إقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة على المستويات الحكومة الاتّحاديّة وحكومات الأقاليم، وهذا التداول يقوم على أساس استبعاد كل وسائل العنف في التعامل ما بين التنوعات في المجتمع العراقي والقوى السياسية العصرية لهذه التنوعات، الأمر الذي يتطلب انفاق جميع القوى ومؤسساتها المدنية على الأساليب السلمية، المتمثلة بالانتخابات والاستفتاءات ضمن خطابات سياسية تؤمن بعلاقات الحوار وترفض علاقات الاقتتال والإحتراب.

---

[٣٤]- ضياء علاوي عباس، النظام السياسي في العراق في ظل دستور (٢٠٠٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ٥٨.

[٣٥]- المرجع نفسه.

وتجدر الإشارة هنا، إن الأسباب التي تجعل تكوين أقاليم جديدة مضرة لمصلحة الشعب العراقي، فذلك يرجع إلى أن إقامة أقاليم أُخرى في الوقت الذي لا زالت فيه البلاد تعاني من وجود مشاكل وأزمات كبيرة: أمنية، اقتصادية، سياسية، اجتماعية، وتدخل خارجي سلبي. هذه الأزمات تحتاج إلى رصد الصفوف وترتيب المشاكل حسب أولوياتها، والتضحية ببعض المطالب التي تنادي بها هذه المحافظة أو تلك إلى حين أن يستقر البلد وتصل النخبة السيلسية فيه والشعب إلى درجة عالية من النضج، وعندها يمكن مناقشة إمكانية تكوين إقليم في البصرة أو في أي محافظة أُخرى. أما الاستعجال في تكوين أي إقليم جديد فأنه سيساهم في فتح أزمة جديدة لا توجد لها تهيئة نفسية ولا حتى موضوعية[٣٦]. ولكن القول بتأجيل تكوين الأقاليم أو التخلي عن هذه الفكرة نهائياً، يتطلب من الحكومة أن تجد بديل عنها، مثل أن تقوم بتوسيع صلاحيات كل محافظة لتكون مقاربة أو حتى مساوية لصلاحيات الأقاليم، أو الانتظار لفترة من الزمن لحين حصول استقرار في البلاد ومن ثم طرح الموضوع من جديد، وتجنيب البلاد مخاطر التشرذم والتقسيم التي تلوح في الأفق[٣٧].

لم يكن النماذج والمشاريع الذي قدمناه خالية من العيوب، جميعها تقريباً يخلق المشاكل لمكون من مكونات الشعب العراقي، فمثلاً تكوين الأقاليم على الأساس القومي يخلق مشكلة للأقليات الموجودة والقاطنة تحت مظلة قومية من القوميات فتشعر بالغبن، وتكوين الأقاليم على الأساس القومي – الطائفي، أيضاً يخلق

---

[٣٦]– د.سعدي الإبراهيم، دعوات إقامة أقاليم جديدة في العراق (بين الحق الدستوري والواقع)، مقال منشور من الأنترنيت بتأريخ (٢٠١٩/١/٨) على الرابط التالي:- www.radionawa.com ، تأريخ الزيارة ٢٠١٩/٩/٢٨.

[٣٧]– المرجع نفسه.

المشاكل للأقليات القومية والدينية الأخرى يعيشون في كنف الأقوام والطوائف الرئيسية في المحافظات أو بأحرى موزعون على المحافظات، أما تكوين الأقاليم على الأساس الجغرافي الإداري فإنه يخلق مشكلة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كوردستان؛ لأنه –إقليم كوردستان– يرى في ذلك الإعتداء على حقوقه الذي ناظل من أجله على مر التأريخ، أما بقاء الوضع على حاله –أي اللامركزية السياسية بالنسبة لإقليم كوردستان واللامركزية الإدارية بالنسبة لباقي المحافظات الأخرى– فإنه يخلق نوعين من المشاكل، بالنسبة للحكومة المركزية تعد حكومة إقليم كوردستان يمكن أن تكون تهديداً لها؛ نظراً لمحاولته بالإنفصال عن الدولة العراقية، أما بالنسبة لمخاطر هذا النوع من الاتّحاديّة على إقليم كوردستان، يرى بعض بأنه لا يجوز تطبيق الاتّحاديّة على جزء من العراق، يفضل الرجوع إلى الدولة المركزية بإعطاء صلاحيات أوسع للمحافظات وتطبيق اللامركزية الإدارية على جميع أنحاء العراق. وهذا يحتاج إلى جملة تعديلات دستورية واسعة النطاق لتغيير شكل النظام من الاتّحاديّ إلى المركزي الموحد. فأفضل أساس يبنى عليها الأقاليم في العراق هو الأساس الذي حدده الدستور كالأساس التاريخي الجغرافي، وهذا النوع أيضاً لا يخلو من المساوئ والمشاكل مثل تطبيق مادة (١٤٠) من الدستور والذي حدد فيه السقف الزمني لتطبيقه عام (٢٠٠٧) ولم يطبق لحد الآن رغم مرور أكثر من ثلاثة عشر سنوات على ذلك.

الفصل الثاني: انعكاسات تكوين الأقاليم في العراق الاتّحاديّ

إن تقنية التنبؤ بمستقبل العراق أمرٌ في غايةٌ صعوبة، كونها تعتمد على جمع الحقائق والمعلومات، التي ستكون لها المصداقية لتحديد الاستشراف المستقبلي الذي ستولده السياسات المقترحة، ويقوم على توفير قدر كافٍ من

المعطيات التي تضع أساساً للتنبؤ، هو أن الواقع في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية ووجود بيئة غير مستقرة أمنياً ومضطربة تحت عوامل متعددة، ولأهمية علم الدراسات المستقبلية وعلاقتها بالنظام الاتّحاديّ أتبعنا منهج الاستشراف المستقبلي وسوف نتطرق إلى سيناريوهات وخيارات مستقبلية لتشكيل الأقاليم في العراق الاتّحاديّ[٣٨]، طالما إن النظام الاتّحاديّ حل للمشكلات الناتجة عن الاختلافات القومية والإثنية والدينية والاقتصادية في المجتمعات، التي أتجهت إلى تبنيه، أو إن هذا النظام كان حالة إستباق لما قد يؤول إليه مستقبل العلاقات بين التكوينات المجتمعية التي كانت تنذر بالفرقة والانقسام، فتؤسس في ضوء ذلك قواعد نظام اتّحاديّ يضمن لها حقوقها ووجودها ضمن دولة مستقرة، بل إن بعض تلك التكوينات تخلت عن رغبتها بالاستقلال لصالح وجودها ضمن إطار الدولة كما هو الحال في مقاطعة كيبك في كندا[٣٩].

---

[٣٨]- د.حازم صباح أحميد وسهيل علي عبدالمجمعي، الآفاق المستقبلية لتجربة اللامركزية الإدارية في العراق، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، العدد (١١)، ٢٠١٧، ص ص ٣٨-٣٩.

[٣٩]- د.شورش حسن عمر، خصائص النظام الفِدراليّ في العِراق "دراسة تحليلية مقارنة"، منشورات مركز كُردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٩.ص ٣٠١.=

المبحث الأول: خيار التعاون والوحدة الوطنية[1]

[1]= الوحدة الوطنية في أوسع معانيها "تعني قيام رابطة قوية بين مواطني دولة معينة، تقوم على عناصر واضحة، يحس بها الجميع، ويؤمنون بها، ويستعدون للتضحية في الدفاع عنها". (د.خيري عبدالرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول إلى دولة القانون، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد (٣٩)، ٢٠٠٩، ص ٢٢). ويتضمن عنصر الوحدة، وحدة رابطة المواطنة التي تجمع المواطنين بصرف النظر عن إنتمائهم الديني أو المذهبي أو القومي وهي تعني وحدة نظرة السلطة السياسية لهؤلاء المواطنين وتعاملها معهم على هذا الأساس في حقوقهم وواجباتهم، وبتعبير آخر فإن عنصر الوحدة تجسيداً لمبدأ عدم التمييز الذي يشكل قاعدة آمرة في القانون الدولي لحقوق الإنسان. (باسيل يوسف بجك، قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق، في: باسيل يوسف بجك (وآخرون)، الدستور في الوطن العربي "عوامل الثبات وأُسس التغيير"، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٤٧)، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ١٥٤). وأن ما يجرى في الوقت الحاضر من اهتمام كل فصيل بالقضايا التي تخص من ينتمي إليهم طائفيا أو قومياً أمر لا يبشر بأن العراقيين قد استوعبوا دروس التجارب المرة المتقدمة. والممارسات السياسية الحالية لم تستطع أن تنظر للعراق في كليته، ولا للعراقيين على انهم شعب واحد، والشيعي ينطلق من منطلق معين، ومثله السُني والكوردي والتركماني، فإن ذلك يؤدي إلى تكريس الفرقة والتمزق. فما لم يتعود المثقفون العراقيون والمنشغلون بالمل العام على الخروج على تقاليد الطائفية السياسية والعنصرية السياسية فقد تتضاعف الخسائر التي ترتبت على سياسات العقود الماضية المرفوضة التي جلبت الكوارث للجميع، وأدت إلى إعادة البلاد إلى الاحتلال من جديد. ولذلك فلابد من اجتماع الكلمة على وحدة وطنية صلبة. الإسراع بإعادة تحديد الهوية العراقية بدقة بحيث يغلق الطريق أمام دعاة الفرقة والتمزق وتكريسها بالطائفية والعنصرية والحزبية والعشائرية، وما إليها من عوامل التمزق. (د.طه جابر العلوان، العراق الحديث بين الثوابت والمتغيرات، مؤسسة الانتشار العربي وصناعة الفكر للدراسات والتدريب، ط١، بيروت، ٢٠١١.، ص (٧٧

هناك فرضية مفادها أنَّ "هناك علاقة طردية موجبة بين: تحقيق الاتّحاديّة، وضمان الوحدة الوطنية"، ويمكن الاستفادة من هذه الفرضية عند إقامة الأقاليم وتحقيق مبدأ الاتّحاديّة في العراق سبيلاً لضمان الوحدة الوطنية، تفيد بضمان حقوق الأقليات ضمن إطار التمثيل الشعبي للمجالس والمحافظات، إذ كلما كانت هناك قدراً واسعاً من الاستقلالية النسبية الممنوحة لحكومات الإقليم، في إدارة شؤونهم الداخلية وتسيرها بالشكل المطلوب كلما أمكن تحقيق الوحدة الوطنية وتعزيزها"[٤٠]، ويمكن أن تنعكس الفرضية وتعمل الاتّحاديّة على تفتيت الوحدة الوطنية للدولة إذا ما قويَّ الدستور من اختصاصات سلطات الأقاليم، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف الحكومة الاتّحاديّة وصعوبة سيطرتها على شؤون ومصالح الدولة العامة[٤١]، وأن تحرص الوثائق الدستورية على أن تتضمن مبادئ وأحكام تضمن وتصون وحدة الدولة، وتتباين الاتجاهات الدستورية في هذا الصدد، ومع ذلك فهنالك مبادئ تشترك بها الدساتير، ومن أبرز تلك المبادئ (مبدأ وحدة الدولة) وكذلك (مبدأ حظر الانفصال)، ويلاحظ أن مضمون كل منهما يدل على الآخر، فمبدأ الوحدة يفيد معنى عدم الانفصال كما أن مبدأ حظر الانفصال يفيد التأكيد على وحدة الدولة، ويمكن القول إن الاتجاه التقليدي في الدساتير كان يتبنى صراحةً (مبدأ عدم جواز انفصال أي إقليم من الأقاليم عن الدولة

---

[٤٠]- مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الاتّحاديّة من المستفيد من تطبيقها الآن؟، بحث منشور من الأنترنيت على الرابط التالي: www.adhwaa.org ، الزيارة ٢٠١٧/٩/١، ص ١٦.

[٤١]- د.ياسر علي إبراهيم و د.إسراء علاءالدين نوري، الاتّحاديّة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (الواقع والمستقبل)، مجلة قضايا سياسية، العدد (٣٤)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، السنة، ص ٢١٨.

الاتّحاديّة)، وقَصَدَ واضعو هذا النص الدستوري تعزيز وتدعيم وضمان استمرارية وحدة الدولة الاتّحاديّة، ووجود هكذا نص في وثيقة الدستور يعد بلا شك ضمانة أساسية تكفل وحدة الدولة الاتّحاديّة آنياً ومستقبلياً، علماً بأن اغلب الدساتير قد تبنت هذا المبدأ. أما الاتجاه الحديث في الدساتير ينبني صراحةً (مبدأ وحدة الدولة)، والملاحظ إن مضمون هذا المبدأ أوسع من مضمون مبدأ حظر الانفصال، فمبدأ الوحدة يفيد منع الانفصال كما يفيد اتخاذ الدولة بمختلف مؤسساتها التدابير اللازمة لتحقيق وتدعيم وتوكيد وحدتها على المستويين التشريعي والتنفيذي[٤٢].

مثلما وجدنا في الدستور العراقي الدائم بإعطاء صلاحيات واسعة للأقاليم وصلاحية الأقاليم بتعديل القانون الاتّحاديّ في حالة عدم تعارضه مع مصلحة الحكومة المركزية؛ وبمعنى آخر أولوية قوانين الأقاليم على القوانين الاتّحاديّة، ويجب حل هذه المسألة إما بتعديل نصوص الدستور أو بإصدار القانون من مجلس النواب أو عن طريق المحكمة الاتّحاديّة العليا، ويعدُّ هذا احد سلبيات الاتّحاديّة وتشكيل الأقاليم إذا ما ضمنت الدستور حق الأقاليم والحكومة الاتّحاديّة معاً. ربما الوحدة الوطنية والتعاون هو الدافع أو الخيار الأكثر معروضاً في العراق عند تكوين أي إقليم آخر باستثناء إقليم كوردستان العراق أو بقاء الوضع على ما هو موجود حالياً من أجل هذه الوحدة. كما أكد الدستور العراقي مبدأ وحدة الدولة في أكثر من مواضع والقصد منه عدم جواز انفصال الوحدات المكونة للدولة الاتّحاديّة تحت أي ظروف.

٤٢- رافع خضر صالح شبر وعلي هادي حميدي وعلاء عبدالحسن العنزي، تطبيق الفيدرالية في العراق "دراسة في الإشكاليات والمعالجات"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإدارية والقانونية، المجلد (١٠)، العدد (٦)، ٢٠٠٥.، ص ص ١٢٦١-١٢٦٢.

ويمكن ضمان وحدة الدولة أيضاً من خلال إقرار مبدأ علوية الدستور الاتّحاديّ والتشريعات الاتّحاديّة على دستور وتشريعات الأقاليم، على أن تنظر المحكمة الدستورية في المنازعات الحاصلة بهذا الخصوص، والقيام بتحويل التنظيمات العسكرية إلى تنظيمات سياسية وجعل وزارة الدفاع الاتّحاديّة هي المرجع للقضايا الخاصة بالدفاع، وأن تكون هناك وحدة النظام السياسي بين السلطة الاتّحاديّة وسلطات الأقاليم[٤٣].

إن من الأمور التي يجب الاعتماد عليها عند تطبيق الاتّحاديّة، وتحقيق الوحدة الوطنية في العراق، هي تجرد سلطة الدولة المتمثلة بمؤسسات النظام السياسي من الانحياز لأية هوية فرعية على حساب بقية الهويات الأُخرى داخل حدود الدولة الواحدة، لذلك يجب أن يكون هناك حد أدنى من الانفاق حول القيم التي تُعد ضرورية للإبقاء على النظام الاجتماعي، والتقريب بين الهويات ووضعها في إطار وطني عام، بتعزيز شعور أفرادها بإنتمائهم سياسياً واجتماعياً واقتصادياً إلى الدول القائمة مع عدم إهمال المشاعر الخاصة، عرقية، طائفية، والتي عادةً ما تصبح في ظل الوحدة الوطنية والولاء للدولة عنصر إغناء في المجتمع، لذلك يجب ألاَّ يفرط بحقوق ومصالح مجموعة إثنية أو أقلية لحساب الأغلبية، فهذا التفريط يقود إلى التمرد على السلطة السياسية[٤٤].

ولكن، كثيرة هي الدول التي تشرذمت وفقدت وحدتها الوطنية نتيجة زيادة الخلافات بين القوى السياسية الحاكمة فيها ومن أمثلتها (يوغسلافيا، الباكستان،

٤٣- د.هادي علي حميد الشكراوي، الاتِّحاد (الاتّحاديّ) في العراق، بحث منشور من الأنترنيت على الرابط التالي: www.uobabylon.edu.iq ، تأريخ الزيارة ٢٠١٧/٤/١٣، ص ٣.

٤٤- د.أبتهال محمد رضا داود الجبوري، المرجع سبق ذكره، ص ١٢٠.

تشيكوسلوفاكيا)، بعد أن قسمت هذه الدول بموجب أخذها بالنظام الاتّحاديّ إلى عدة أقاليم يسيطر عليها الأحزاب الدينية والقومية أخذ كل واحد من تلك الأحزاب يسعى لنصرة إقليمه المعين حتى لو كان على حساب الدولة الاتّحاديّة، ومع مرور الأيام أصبحت الهويات والمصالح الفرعية تعلو على الهوية الوطنية وعلى مصلحة الشعب العامة، وصارت أبسط المسائل والخلافات بين الأحزاب المسيطرة على الساحة السياسية فيها من الممكن أن تتحول إلى قضايا وأزمات كبرى يصعب حلها، وهكذا مع استمرار الأزمات والخلافات السياسية بين هذا الحزب المسيطر على هذا الإقليم أو ذاك فقدت هذه الدول وحدتها الوطنية وتقسمت الواحدة تلو الأُخرى[٤٥].

وإن الوحدة والتماسك بين القوميات والديانات العراقية وازدياد القوة الوطنية في العراق هو أحد المشاهد المحتملة في التطورات المستقبلية للعراق، وهذا المشهد مناسب للحفاظ على الموقع الجيوسياسي والسلامة الداخلية والإقليمية للعراق، فضلاً عن فشل الخطط الانفصالية في المنطقة، مثل الشرق الأوسط الكبير والجديد، لكن تصور عراق غير منضبط، ومنخرط في الأزمات العرقية والدينية، سيوفر مجالات لنفوذ الجهات الفاعلة الإقليمية الأُخرى، مثل إسرائيل والولايات المتحدة، في إقليم كوردستان والمناطق السُنية، ويؤدي ذلك إلى عدة خطوات في تشكيل الشرق الأوسط الكبير، بحيث إن أول درجة لنشوئه تتمثل في تقسيم العراق لكن الحفاظ على عراق موحد ومتماسك وقوي، مع إفشال الخطط والتدخلات الداعية لتقسيمه، سيزيل الآثار السلبية الناتجة عن

[٤٥]- سعدي إبراهيم حسين، النظام الاتّحاديّ والهوية الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، ٢٠١١، ص ١٧٨.

الانقسامات الإيديولوجية والدينية والعرقية في العراق[٤٦]. وإن الاتّحاديّة تقطع أجزاء العراق وتمزق وحدته الوطنية حسب رؤية البعض، وذلك نظراً للخلاف الذي من المحتمل أن يقوم بين الأقاليم حول تحديد حدودها الإداري[٤٧].

ويتعين على كل من يسعى اليوم إلى المساهمة في بناء عراق ديمقراطي جديد، أن يأخذ بعين الاعتبار بجدية تامة العلاقة بين مفهومي الإقليم والطائفة ومفهوم الوحدة الوطنية. كما يتوجب على وجه الخصوص فهم المقاربات العراقية الخاصة لهذا الربط بشكل سليم بغية التوصل إلى استيعاب ضرورة أن تأتي أية تسوية سياسية قابلة للحياة في العراق، خاصةً من خلال منظار تطبيق "الاتّحاديّة"، مغايرة بشكل جذري للحلول "العرقية"[٤٨]. وتبقى الاتّحاديّة أو الإقليم مصدر قلق دائم للعراقيين، إذا ما أخذنا في الاعتبار الظروف الإقليمية والدولية المؤثرة بالشأن العراقي. فالعراقيون بحاجة إلى مزيد من اللحمة الوطنية، لا إلى مزيد من التفخيخ المرعب. ويمكن العبور بالعراق إلى بر الأمان إذا ما أراد أصحاب القرار فيه وضع حد للكثير من الخلافات، وهذا يستدعي، موافقة جميع الأقطاب السياسية على اعتماد فكرة الاتّحاديّة والأقاليم للمحافظة الواحدة لضمان عدم انفصالها أو ارتباطها بأي من الدول الإقليمية، والعمل على نشر ثقافتها لدى

---

[٤٦]- جاويد منتظران وسعيد قرباني، سيناريوهات أمام مستقبل العراق وتحليل الرؤى القانونية والدولية والإمنية للجمهورية الإسلامية في إيران، مركز بيان للدراسات والخطط، بغداد، ٢٠١٧، ص ص ٢١-٢٢.

[٤٧]- دلاور عثمان مجيد، دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ (دراسة سياسية تحليلية)، أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، السليمانية، ٢٠١٢، ص ٣٣.

[٤٨]- رايدر فيسار، العرقية، الفدرالية، وفكرة المواطنة الطائفية في العراق: تحليل نقدي، ص٣، بحث منشور من الانترنيت على الرابط التالي: https://international-review.icrc.org، تأريخ الزيارة ٢٠١٩/١/٨.

المواطن العراقي من خلال إعلام نزيه لا سيما الندوات والمؤتمرات الخاصة بها، والشروع بإجراء استفتاء شعبي لبيان رأي المواطن قبل الشروع بتطبيقها[٤٩]. فالمطلوب بالنهاية الوصول إلى صيغة تحمي وحدة العراق ضمن نطاق التنوع والتعدد، وألاَّ يتم فيها تفخيخ الوحدة باتّحاديّات أو أقاليم تحمل في نواتها بذور التفرقة والفتنة، بل ربما تدخل البلاد في أتون الحرب الأهلية[٥٠].

وإن الأطراف المعارضة والمنتقدة للنظام الاتّحاديّ وخاصة في مناطق العراق غير إقليم كوردستان، ترى ثمة نتائج تهدد الوحدة الوطنية العراقية وتقود إلى إشكاليات عدة ويمكن حصر الاعتراضات والانتقادات بما يأتي[٥١]:-

١- إن الاتّحاديّة القائمة على أساس طائفي تقترح اتّحاديّة للشيعة وأُخرى للسُنة، وهذا يقود بشكل حتمي إلى إلغاء الهوية الوطنية وتأكيد هويات طائفية تترسخ وتصبح واقعاً له عواقبه وخيمة.

٢- إن الوضع الحالي للعراق غير مهيأ لقبول تكوين الأقاليم، إذ أن تعدد الأحزاب واختلاف الأجندات لكلٍّ منها مع وجود بعض الميليشيات المسلحة سيؤدي إلى إحتراب داخلي على سلطة الإقليم.

٣- يرى بعضهم إن قيام اتّحاديّة في العراق بهذه الطريقة إذ يريدها طرف ويرفضها آخر أمرٌ غير ممكن وهو خلاف القانون الدولي الذي ينص على وجوب استفتاء الطرفين الراغبين في عملية دخول الفدرلة.

٤٩- عامر السامرائي، الفدرالية في العراق بين التقسيم والوحدة، مقال منشور من الأنترنيت على الرابط التالي: https://kitabat.com/2016/08/16، تأريخ الزيارة ٢٠١٦/١٢/١٢.

٥٠- المرجع نفسه.

٥١- د.إبتهال محمد رضا داود الجبوري، المرجع سبق ذكره، ص ١١٣.

ولعل أموراً كهذه تنبئُ بالتشظي والتفتيت والتحول من دولة واحدة متحدة أو اتّحاديّة إلى أقاليم ومناطقيات وطوائف، حيث ستتقدم الهوية الجزئية المحلية الضيقة الفئوية أو المذهبية أو الإثنية، على حساب الهوية العراقية الجامعة والموحدة والكبيرة التي تقوم على أساس المواطنة المساواة[٥٢]. وإن ضمان الوحدة الوطنية في العراق يكون بإنهاء صراعات الهوية والانتماءات، عن طريق إقامة نظام اتّحاديّ يستوعب كل هذه الانتماءات ويوجد المشتركات بينها، بذلك تتحقق حالة التلاحم والتفاعل بين أبناء البلد الواحد مما يولد إدراكاً في انتماءهم لإقليم الوطن، وهذا الانتماء يعلو على ما عداها من هويات، فالهوية السياسية العامة هي التي تربط جميع ابناء البلد وهي الهوية العليا على ما عداها من هويات فرعية ثانوية[٥٣].

عليه يمكن القول إن تكوين الأقاليم في دولة يكون مؤسساتها قائمة على أساس المحاصصة القومية والطائفية والمذهبية لا تخدم الوحدة والهوية الوطنية والتعاون، ونحن نعرف بأن أساس توزيع السلطات داخل مؤسسات الحكومة المركزية في العراق يكون على أساس المحاصصات السياسية بين الكتل والأطراف السياسية، داخل السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية والمؤسسات والهيئات المستقلة الأُخرى. وفي ظل هذا السيناريو يفضل تكوين الأقاليم على الأساس الجغرافي الإداري البحت.

٥٢- عبد الحسين شعبان، جدل الهويات في العراق "الدولة والمواطنة"، المرجع سبق ذكره، ص ٨٢.

٥٣- علي عبود بحر العلوم، المرجع سبق ذكره، ص ٩.

المبحث الثاني: خيار الانفصال[1] وتشكيل الدويلات

قد يقود عدم ايجاد حلول توافقية للعديد من القضايا العالقة بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم إلى العديد من الاحتمالات؛ إذ أن بقاء هذه المشاكل على حالها وعدم الانفاق على تعديلات دستورية أو تشريعات قانونية توافقية، فضلاً عن عدم إعطاء الصلاحيات المقّررة وفق الدستور لحكومات الأقاليم، سيكون كفيلاً بدفع الاخيرة؛ لاسيما اذا ما اقترنت بسياسة التهميش، والإقصاء، وتجاهل الصلاحيات، سيدفعها للتفكير بخيارات أُخرى من ضمنها الاستقلال (الانفصال) وتشكيل دولة كوردية في الجزء الشمالي من العراق أو إنتهاج

[1] **الانفصال عن الدولة الاتّحاديّة يعني اختيار وحدة أو أكثر من الوحدات المكونة للدولة الاتّحاديّة بإرادتها الخروج من الدولة والانفصال عنها سواء إقترن ذلك بصيرورة الوحدة المنفصلة دولة مستقلة أو إنضمامها إلى دولة أُخرى (رائد حمدان المالكي، الإستقلال الذاتي لولايات الدولة الاتّحاديّة، مكتبة السنهوري، بيروت، ٢٠١٨، ص ٤٩١)، وهو آخر الحلول التي قد يلجأ إليها أتباع بعض القوميات أو الأديان أو الطوائف حين تتعذر إمكانية التعايش فيما بينهم في ظل دولة واحدة، ومن الأمثلة الحديثة على ذلك ما جرى في يوغسلافيا وإندونيسيا (محمود جميل الجندي، الحلول السياسية للتعايش في ظل الاختلاف والتعدد "الاتّحاديّة: دعوة للتقسيم أم حل للمشكلات؟"، مجلة المنتدى، عمّان، العدد (٢٥٩)، المجلد (٢٩)، نيسان/ ٢٠١٤، ص ٢٨). وفي العادة تكون لمثل هذه النتيجة مقدمات وأسباب، وفي الإجمال تراكمات عميقة، وقد تتوج بنزاعات دامية وحروب أهلية، لكن من النادر حصول الانفصال إذا تم اللجوء منذ البداية إلى تطبيق الحلول الأُخرى للتعايش بصورة جادة وحقيقية ونابعة من إرادة السُكان وأخذ موافقتهم. (إيليانا غوردون (وآخرون)، من عهد الاستبداد إلى حكم الدستور "التعايش في ظل الاختلاف"، في: تانيا كيلين (وآخرون)، واقع التعددية القومية والدينية في العالم العربي، سلسلة أوراق ديمُقراطية، مركز العراق لمعلومات الديمُقراطية، العدد (٢)، يونيو/ حزيران ٢٠٠٥، ص ١٠).**

النظام الكونفدرالي، الذي يؤدي إلى تقسيم البلد بوصفها مرحلة أُولى؛ ومن ثم بروز مشاكل وتبعات أُخرى منها اللجوء إلى الخيار العسكري، في تسوية بعض المشاكل المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها، ومن المؤكد إن مثل هذا الصراع المسلح المنفلت سيؤدي إلى تغييرات جغرافية–سياسية على الارض. إن الذهاب إلى هكذا سيناريو سيخضع بالتأكيد للعديد من العوامل الداخلية أو الخارجية، فشكل العلاقة بين القوى السياسية واتجاهه نحو التأزم، وصعود القوى القومية أو الطائفية، التي تنتهج أسلوب التصعيد لزيادة رصيدها بالشارع، فضلاً عن دعم بعض الفاعلين الخارجيين لتوجهات هذه القوى ورغباتها بالانفصال؛ ومن ثم إفشال التجربة الاتّحاديّة العراقية وجعله عرضة للتقسيم والصراعات[٥٤]. لذا يُعد الانفصال أحياناً حلاً مغرياً، إذ قد يكون من الأفضل لبلدين أن ينفصلا ويرتبطا ببعضهما جوار من أن يتعايشا بصورة غير ملائمة في اتّحاديّة متوترة وغير عملية، ويبسط هذا ترتيبات الحوكمة، مزيلاً طبقة كاملة من المؤسسات الاتّحاديّة المعقدة. ويمكن للانفصال أيضاً أن يساعد في خلق فضاء عام أصغر وأكثر ملاءمة للمشاركة الديمقراطية. فوجود شعب أكثر توحيداً وأكثر تجانساً في الثقافة والقيم والمصالح في كل دولة، يسمح بازدهار التضامن والتماسك الاجتماعي الضروريين لإيجاد ديمقراطية فاعلة[٥٥].

ولم يستطع الكورد من التعبير عن أنفسهم، ولا الوصول إلى نتائج سياسية في إكتساب الحقوق إلا في العراق في العام ١٩٥٨، عندما تم الاعتراف بوجودهم بوصفهم مكوناَ رئيساً، ولكن في منتصف السبعينات من القرن الفائت،

٥٤- أمجد زين العابدين طعمة، المرجع سبق ذكره، ص ص ٢٥-٢٦.

٥٥- المؤسسة الدولية للديمُقراطية والانتخابات، الفدرالية، الكراسات الأساسية لبناء الدستور، آيار/ ٢٠١٥، ص ٢٥.

بدأت مسيرة الكورد بإقامة كيان له وجود في إطار اتفاق الحكم الذاتي، واستقر الحال حتى العام ١٩٩١، على إنعزالهم عن العراق وإعلانهم في العام ١٩٩٢، أنهم كيان اتّحاديّ وليسوا مجرد منطقة للحكم الذاتي، مدعومين بإدارة أمريكية وأوروبية وتركية، وسنحت لهم الفرصة في عام ٢٠٠٣، بإعلان تشكيل كيانهم القومي، ولكنهم فضلوا عليه خيار الاستمرار بالدولة العراقية، وكان النزوع نحو الدولة خيار يضغط بشدة على صناع السياسة الكوردية في العراق، لأن القيادات الكوردية تُدرك إن خيار الدولة لم تنضج بيئته بعد[٥٦].

وإن وجود مشاعر انفصالية قوية في إطار الترتيبات الاتّحاديّة غير الطوعية قد يفسح المجال أمام وجود قدر كبير من المشاكل والخلافات بين المركز والأقاليم؛ ولذا وبما إن المشاعر الانفصالية في إقليم كوردستان تبدو قوية، فلا عجب أن يميل هذا الإقليم إلى اتخاذ مواقف أكثر حدة في وجه المركز الذي طالما اتخاذ مواقف أكثر تساهلاً حتى الآن تجاه المطالب الكوردية[٥٧]، ويعبر الكورد عن مشروعهم بوضوح أكبر بدعوتهم إلى إقامة كيانية خاصة، بمعنى الانفصال في دولة مستقلة، عبر إجراء استفتاء لسكان إقليم كوردستان، استناداً إلى تمسّكهم بمبدأ حق تقرير المصير، مع إن مشكلات داخلية تعترضهم على هذا الصعيد، بسبب الخلافات الحزبية والسياسية الكوردية – الكوردية، وخصوصاً بين جناح الحزب الديمقراطي الكوردستاني بقيادة مسعود البارزاني

٥٦- د.حسن مصطفى أحمد و د.خضر عباس عطوان، خيارات –الدولة– للكُرد في العراق (مرحلة ما بعد داعش)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد (٣)، السنة (٣)، العدد (٩)، ص ٣٧.

٥٧- د.إبتسام محمد عبد، الفدرالية وإشكالية العلاقة بين المركز والإقليم في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص ١٥٦.

وبين جناح الاتِّحاد الوطني الكوردستاني بقيادة جلال الطالباني آنذاك الذي تحالف مؤخراً مع كتلة كوران "التغيير" بقيادة نوشيروان مصطفى آنذاك، إلاّ أن الفكرة أو التلويح بها مازال يشكّل هاجساً للكُرد يتم استثماره في الصراعات السياسية الداخلية من جهة، وبين بغداد وأربيل من جهة ثانية[٥٨]، ومن جهة أخرى يقترب البارزاني من أنقرة، ويبتعد من بغداد، فإن كتلة مناوئيه، والمقصود كوران والاتِّحاد، قريبة من طهران وبغداد في الآن، يضاف إلى ذلك أن هناك تحفظات إقليمية ودولية بخصوص فكرة الدولة المستقلة، وهو ما لوحظ بوجه خاص بعد الزيارة الأخيرة لرئيس إقليم كوردستان مسعود البارزاني- السابق-لواشنطن في (٢٠١٥/٥/٣)[٥٩]. مثل محاولات استقلال إقليم كوردستان عن العراق أو خطابات حول استقلال إقليم كوردستان مثل ما قام به الكورد بالفعل في يوم (٢٠١٧/٩/٢٥) بالاستفتاء حول الاستقلال وحصل على موافقة الشعب على الاستقلال إلا أن تلك المحاولة باءت بالفشل نتيجة عديد من العوامل والاسباب.

إن أهم صور الانفصال وبناء الدولة في إقليم كوردستان العراق هي محاولات الكورد اتخاذ قراراتهم بعيداً تماماً عن الحكومة المركزية في العراق، ويصبح مستوى الإتصال هو من أجل تحقيق مطالب الأكراد والمشاركة في العملية السياسية لحل مشاكل العراق، مما يوضح قدرة الأكراد على التأثير والمشاركة، فضلاً عن الاستقلالية المالية للمحافظات الكوردية، فرغم كل

٥٨- د.عبدالحسين شعبان، الأزمة العراقية الراهنة: مستقبل الدولة والسيناريوهات المحتملة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد (٣٩)، العدد (٤٥٢)، تشرين الأول/٢٠١٦، ص ٣٧.

٥٩- المرجع نفسه.

المخاطبات التي وجهتها وزارة المالية العراقية لوزارة المالية التابعة لإقليم كوردستان بشأن تقديم تقرير مفصل بنوعية موارد الإقليم ومصروفاته، إلا أن الأخيرة رفضت تزويد وزارة المالية بمثل هذا النوع من المعلومات، وقيام السلطات الكوردية بإصدار قانون الإقامة الذي ينظم إقامة الأجانب والعراقيين من غير الكورد في المنطقة الكوردية ومنحهم سمات الدخول وتأشيرات السفر[٦٠].

يبدو؛ إن الزعم بأن التقسيم سيكون حلاً أو حتى آخر الحلول السيئة ليس سوى محاولة لفرض الأمر الواقع على العراقيين ليصبح ذلك واقعاً في المستقبل، والتقسيم سيكون كارثة على العراق الذي سيختفي من الخريطة السياسية، وخصوصاً إذا ما استمر الإحتراب والصراع[٦١].

وإن قيام الأقاليم الاتّحاديّة على أساس القومية والطائفية يمكن أن تنفصل عن العراق مستقبلاً بفعل عوامل منها[٦٢]:-

١- ضعف السلطة الاتّحاديّة المركزية في العراق اليوم وعدم قدرتها على اتخاذ وتنفيذ قرارات حازمة وحاسمة بحكم تداعيات الإحتلال وطبيعة تركيبتها الضعيفة القائمة على المحاصصة الطائفية مما يجعل منها في حد ذاتها سلطة ذات طبيعة طائفية.

٢- انفراد هذه الأقاليم بمواردها تجعلها قادرة ليس على الاستغناء عن هذه السلطة والتمرد عليها فحسب بل وتشجيعها على ذلك أيضاً.

٦٠- د.ابتسام محمد عبد، المرجع سبق ذكره، ص ١٦٨.

٦١- المرجع نفسه، ٣٤.

٦٢- اكرم حسام ومروة وحيد وشادي عبدالوهاب، الفيدرالية والأقاليم في العراق حل للأزمة أم خطوة نحو التقسيم، بغداد للدراسات والإستشارات والإعلام، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٩.

٣- طموحات إقامة دولة مستقلة يرأسها سياسيين لديهم من خبرة العمل السري أكثر بكثير من خبرة العمل السياسي العلني واحتمالات شعور بعضهم بأن من سبقوهم إلى تولي المناصب السيادية العليا والتمتع بمغانمها ليسوا أفضل ولا أكثر أهلية وإستحقاقاً لذلك منهم.

وإن قلة عدد الوحدات المكونة داخل الدولة الاتّحاديّة، كوجود إقليم واحد أو إقليمين غالباً ما يؤدي إلى حالات من عدم الاستقرار في بناءها السياسي والقانوني، وقد يؤدي ذلك إلى ظهور حالات انفصال من الاتِّحاد أو تفكك الاتِّحاد برمته، وقد ثبت ذلك بالتجربة التأريخية لبعض الدول الاتّحاديّة، كفشل الاتِّحاد الإثيوبي الأريتيري العام (١٩٦١)، وانفصال بنغلادش عن دولة باكستان العام (١٩٧١)، والاتِّحاد الكامروني الذي كان يتكون من وحدتين، والتي عادت وأصبحت دولة موحدة العام (١٩٧٢)، وانفصال سنغافورة العام (١٩٧٥) من ماليزيا الاتّحاديّة، وانفصال إقليم كوسوفو عن صربيا العام (٢٠٠٨)[٦٣]. بينما نجد الاتِّحادات الاتّحاديّة القائمة على عدد كبير من الوحدات اتِّحادات ناجحة، وقاومت حالات الانفصال والتفكك مع حصولها، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية التي تتكون من (٥٠) ولاية، والاتِّحاد السويسري الذي يتكون من (٢٦) كانتوناً، وألمانيا التي تتكون من (١٦) مقاطعة، والبرازيل التي تتكون من (٢٢) كانتوناً، والأرجنتين التي تتكون من (٢١) مقاطعة وغيرها[٦٤]. ففي العراق رغم الإقرار الدستوري والقانوني بكيفية تكوين الأقاليم مثلما وجدناه في قانون الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة (٢٠٠٤) والدستور العراقي الدائم

٦٣- أمجد علي، النظام الفدراليّ كحل للنزاعات في المجتمعات التعددية، منشأة المعارف، الأسكندرية، ٢٠١٢، ص ٢١٧.

٦٤- المرجع نفسه.

لسنة (٢٠٠٥) ومن ثم قانون الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم رقم (٣١) لسنة (٢٠٠٨)، إلا أننا لم نجد تطبيق لأي هذه النصوص مع العديد من الدعوات، التي بيناها في الفصل الثالث. ومن أبرز ملامح الوحدة الوطنية والتعاون بين فئات المجتمع هو خضوع الثقافات والهويات الفرعية للثقافة والهوية الوطنية الجامعة وهو ما لم نلمسه في حالة العراق منذ تأسيسه لحد الآن، وتتميز الهويات الفرعية في العراق بصفتين أساسيتين هما[٦٥]:-

١- ليس للهويات الفرعية العراقية انتماء لأرض العراق كافة، إنما إنتمائها جزئي، وهي مجبرة على البقاء ضمن حدوده ولو أُتيحت لها فرصة الخروج من تحت إطار الهوية العراقية لما بقيت لحظة واحدة.

٢- لا توجد هناك صلات أو وشائج قوية ومتماسكة بين الهويات العراقية الفرعية، بل هي مجرد هويات وجدت نفسها فجأةً وقد تم تقيدها بدولة ذات سلطة مركزية قوية دون مراعاة لتنوعاتها الإثنية والدينية والمذهبية، وما أن أنهارت تلك الدولة حتى عادت هذه الهويات إلى وضعيتها الطبيعية المتمثلة بالالتفاف حول نفسها والسعي لبناء شخصيتها المستقلة.

وإن تجربة السنين الماضية التي أعقبت إقرار الاتّحاديّة وما نص عليه الدستور العراقي الدائم من التأكيد على كون العراق بلداً متعدد الإثنيات والأديان والمذاهب، أثبتت وبشكل واضح للجميع بأن ذلك لم يحقق الاستقرار ولا الإطمئنان للشعب العراقي بل أن الصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور للأقاليم قد فسحت لها المجال لتبني سياسات متطرفة وغير وطنية بمعنى أنها سياسات غير معنية بالعراق بكونه دولةً، بقدر اهتمامها بالفئة التي تدعي تمثيلها،

---

[٦٥]- سعدي إبراهيم حسين، الفدرالية والهوية الوطنية العراقية، دار الكتب العلمية، ط٢، بغداد، ٢٠١٤. ص ١٩٦.

من خلال سعيها المستمر لتعزيز هوياتها الفرعية وتقويتها وإضعاف هوية العراق الوطنية[٦٦].

وهذه الصفات للثقافات والهويات الفرعية العراقية تدلنا على ضعف انتماءها وارتباطها بدولة العراق ففي حال تكوين الأقاليم، وتوفير شروط استقلالها من الناحية السياسية والاقتصادية والدولية، تمثل خطورة على وحدة العراق والتعاون بين كافة هوياته وثقافاته، وهذا ما نلمسه في حالة إقليم كوردستان ومحاولاتها للاستقلال والانفصال عن العراق وتكوين دولة كوردية، وتعاملها كدولة مستقلة وليس كإقليم أو وحدة اتّحاديّة في إطار دولة اتّحاديّة وأحزابها لم تتصرف بوصفها أحزاباً عراقية وطنية.

وتبدو إمكانية الانفصال الكوردي حقيقية، وبالدرجة نفسها يمكن للحكومة في بغداد وجيران العراق إكراه كوردستان على البقاء داخل العراق بوسائل عدة مثل تهديد بالعقوبات الاقتصادية، أو التدخل العسكري، أو إغراء الأكراد عبر الحوافز بالاتّحاديّة مع العراق، وحتى لو كان إسترضاء الأكراد هو الخيار المرغوب إلاَّ أنه خيار مشوب بالمخاطر، إذ إن الاسباب التي تجعل الاتّحاديّة ضرورية للعراق هي ذاتها التي تجعل منها خطراً على وحدة أراضيه[٦٧]. ويبدو إن الطائفة الشيعية والسُنية العربية مناهضون وموحدون في موقفهم حول انفصال إقليم كوردستان وخطورته والتي قد يشكل خطوة نحو تشظية العراق وتشطيره إلى الدويلات، هذا على وجه الخصوص، "أما على وجه العموم، فقد شعرت الدول الإقليمية، مثل إيران وتركيا بالقلق إزاء قرار إجراء الاستفتاء في إقليم كوردستان العراق، وقد هدد كل من البلدين حكومة الإقليم بعواقب وخيمة،

٦٦- المرجع نفسه، ص ٢٩٣.

٦٧- د.إبتسام محمد عبد، المرجع سبق ذكره، ص ١٥٩.

إذا تقدمت في الاستفتاء (الذي أجرته)، بالإضافة إلى إغلاق المجال الجوي، لم يتم فرض عقوبات كُبرى على الأكراد، ولكن مع أنَّ اللغة التُركية الشديدة والتهديدات، لم يتم بعد توضيح خصائص هذه العواقب والتهديدات، وتضمنت نتائج اجتماع مجلس الأمن القومي التُركي واجتماع مجلس الوزراء، الذي عُقد في ٢٢سبتمبر/ أيلول ٢٠١٧، تهديدات وتحذيرات أكثر تجريداً، بدلاً من اتخاذ خطوات ملموسة للعقاب"[٦٨]. وذلك إنطلاقاً من أن أي تقسيم للأراضي العراقية سيفتح باب التقسيم لكلِّ الدول المجاورة لها بما فيها تركيا نفسها وهذا فيما يخصها موقفها من إقامة دولة كُردية في شمال العراق، وموقفها من الدعوات التي تنادي بأقامة الأقاليم في الوسط والجنوب[٦٩]، وعلى ما يبدو فأن تركيا تفضل بقاء العراق موحداً وأن لا يتفتت إلى دويلات على أساس عرقي أو طائفي، وبذلك فأن تركيا مع بقاء السيادة العراقية بوصفه وسيلةً لإحتواء التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها في حالة التقسيم، كما أن لتركيا مصالح اقتصادية واضحة في إعادة توحيد العراق يمكنها من التعامل مع كافة أنحاء االعراق في مجالي التجارة والاستثمار، عليه تعد القضية الكوردية وطريقة التعامل التركي مع هذه القضية من الثوابت المهمة في السياسة الخارجية التركية، فتركيا ترفض إقامة أي دولة مستقلة للأكراد سواء في العراق أو سوريا

---

[٦٨]- غالب دلاي، مستقبل إستفتاء كوردستان العراق، مركز الجزيرة للدراسات، بدون مكان الطبع، ٧ نوفمبر /تشرين الثاني ٢٠١٧، ص ٣.

[٦٩]- د.شيماء معروف فرحان، خيارات تُركيا نحو العراق بعد تحرير الموصل، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، ص ١١.

أو تركيا ذاتها[٧٠]، وفيما يتعلق بأكراد العراق، تخشى تُركيا من أن إقامته مثل هذه الدولة رسمياً سيدفع بأكراد تُركيا للاقتداء بأكراد العراق والسعي إلى تحقيق الانفصال أو على الأقل إقامة حكم ذاتي مادام مثل هذا الهدف أصبح واقعاً في شمال العراق، فتُركيا تعارض حتى منح أكراد العراق حكماً ذاتياً واسعاً يمكن أن يعمل لاحقاً على استقلالها بشكل كامل، وهي ترى إن الإعلان دولة كُردية مستقلة في شمال العراق يمكن أن يكون سبباً للحرب، ذلك إن وجود القوات العسكرية التُركية في البعض من مناطق شمال العراق، وإن كان يستهدف مواجهة حزب العمال الديمقراطي التُركي، إلا أنها تؤثر في الوقت نفسه دور الشرطي الذي يراقب حركة الأكراد العراقيين تحسباً لأي أعمال كُردية يمكن أن تهدد الثوابت التُركية في العراق وبالتالي فإن الهاجس الأكبر بالنسبة لتركيا يكمن في وجود كتلة كُردية كبيرة على الجانب الآخر للحدود في شمال العراق[٧١]، والقلق التُركي من الأكراد في العراق ينبع من العاملين[٧٢]:-

١- إن المنطقة الجغرافية لأكراد العراق محاذية بل تشكل إمتداداً للمنطقة الجغرافية لأكراد تُركيا.

٢- إن أكراد العراق قطعوا شوطاً كبيراً في سبيل تجسيد هويتهم الثقافية وشخصيتهم القومية وخاصةً بعد منحهم الحكم الذاتي في منصف السبعينيات وأزدادت وتبلورت هذه الهوية بل أكتسبت أبعاداً سياسية وكيانية بعد حرب الخليج الثانية.

٧٠- **المرجع نفسه، ص ص ١١-١٢.**

٧١- **المرجع نفسه، ص ١٢.**

٧٢- **المرجع نفسه، ص ص ١٢-١٣.**

ويشير كل ذلك إلى احتمال وجود عمليتين متداخلتين:- واحدة طويلة الأجل لمعالجة القضايا المرتبطة بإنشاء دولة مستقلة، مثل الحدود، والنفط، ووضع كركوك وغيرها من الأراضي المتنازع عليها. وستركز العملية الأخرى التي تعمل على المدى القريب على إدارة التحديات العاجلة، مثل توزيع عائدات النفط، والتعاون الأمني، والحفاظ على الهدوء في الأراضي المتنازع عليها. وقد شكلت كل من بغداد وحكومة إقليم كوردستان عدداً من اللجان المشتركة على مرِّ السنين، وكان بعضها يعمل بشكل أفضل من بعض. وأعلن كلاهما بالفعل عزمهما على إنشاء لجان لمناقشة الانفصال[٧٣].

في االبداية من المحتمل أن يظهر عداء كبير حول دولة كُردية حديثة الولادة، وخاصةً من تركيا، ولكن مع الوقت، وحالما تصبح كُردستان واقعاً معترفاً به عَلَى النطاق الدولي، لن تجد تركيا من الخيارات سوى أن تفتح طرق التجارة عبر الكيان الذي أسس حديثاً. وببسط العبارة، إذا أرادت تركيا أن يكون لها أي علاقات تجارية مع العِراق، لا يمكن للبضائع أن تتجنب عبور الأراضي الكُردية. وأن وجود قواعد عسكريَّة أمريكية، وربما (٣٠٠٠٠ إِلَى ٥٠٠٠٠) من القوات الأجنبية سوف يؤمن مساعدة كبيرة للاقْتصاد الكُردي[٧٤]. بخلاف المنطقة الكُردية في الشمال، ليس هناك خط فاصل طبيعي يفصل السُكان العِراقيين السُنة والشيعة عَلَى نحو دقيق. إن خط حدود مبيناً حول الخط الموازي

٧٣- تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق، مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، رئيس التحرير ريان كروكر ورئيس التنفيذي د.نسيبة يونس، ص ١٨، متوفر على الرابط التالي بتأريخ مايو ٢٠١٧:-

https://publications.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2017/05

٧٤- ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل "دكتاتورية، ديمقْراطِيَّة أم تقسيم؟، ترجمة: رمزي ق. بدر، دار الوراق للنشر، بلا مكان وسنة الطبع، ص ٣٩٧.

(٣٣) سوف يخلق دولتين بعدد سُكان متساوٍ تقريباً (حوالي ١٠ مليون)، دولة أغلبها من الشيعة في البصرة والجنوب، ودولة مختلطة من السُنة والشيعة في بغداد والوسط، تشمل الأولى مدن المقامات في كربلاء والنجف، وتشمل الثانية المثلث الذي يمتد باتِّجاه الشمال الغربي من بغداد إِلَى الموصل، ومن هناك، جنوباً إِلَى الحدود السورية. ترث البصرة حقول نفط العِراق الجنوبية بما في ذلك حقل رميلة الكبير (ثاني أكبر إحتياطي في العِراق)، وتفوز بغداد بحصة الأسد من حقل نفط كركوك (تتقاسمه مع كُردستان)[٧٥]. والحقول الأصغر حول الموصل، إضافةً إِلَى أي ثروات نفطية غير مستخدمة في الصحراء الغربية. سيكون لكل من الدولتين العربيتين كفايتها من السُكان والموارد الاقتصاديَّة لتضمن بقاءها، لكن لن يكون لأي منهما القوة الكافية لتهديد جاراتها أو اللجوء إِلَى الخطط والمكائد للسيطرة الإقليمية[٧٦].

ويمكن إجمال الموقف التُركي بما يأتي من نقاط[٧٧]:-

١- إن تُركيا تقاوم بشدة قيام دولة كُردية مستقلة.

٢- إن تُركيا ترغب بإبقاء إقليم كوردستان على وضعه الحالي، لأنها تستطيع من خلاله تحقيق مصالحه أكثر من بسطة السلطة العراقية سيطرتها على الإقليم، أو قيام دولة مستقلة كُردية.

---

[٧٥]- المرجع نفسه، ص ص ٤٠٢-٤٠٣.

[٧٦]- المرجع نفسه، ص ٤٠٣.

[٧٧]- سارة يونس كاكل، الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفدرلة والصراع، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١، ص ٦٢.

٣- إن تُركيا تسعى دائماً إلى إحباط وإفشال مشاريع كُردية تتعارض مع مصالحها، وإن كانت تصب في الصالح الكوردي بخاصة أو الصالح العراقي بعامة.

وترى تركيا إن استفتاء كوردستان حول الانفصال عن العراق يشوبه العديد من الشكوك، وقد أدانت عملية الاستفتاء وأعتبرتها بأنها غير قانونية وأن الاستفتاء نفسه هو تهديد للأمن الإقليمي ووحدة العراق. علاوةً على ذلك، فإن ما حدث في (٢٠١٧/٩/٢٥)، شكل تحدياً للحكومة التركية من حيث ردة الفعل والرد على دعوات كوردستان العراق المستقلة، والتي قد تكون لها عواقب على السكان الكورد في جنوب وشرق تركيا. وقد قالت القنصلية التركية في أربيل أن هذا الاستفتاء لن يكون خطراً على كوردستان فحسب، بل تستهدف الأمن القومي التركي أيضاً[٧٨]. ووصل إلى حد إنتقاد الرئيس التركي رجب طيب اردوغان دعم اسرائيل للإسنفصال الكوردي، وقال إنها الدولة الوحيدة التي تدعم هذه الخطوة، معتبراً ذلك "خيانة" لن ينفع الإقليم اعتماده عليها[٧٩]. كما قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن كوردستان العراق ستدفع ثمن الاستفتاء على الإستقلال الذي يعارضه المجتمع الدولي على نطاقٍ واسع[٨٠].

٧٨- نقلاً عن: سحر الطراونة، أثر الدعم الاسرائيلي لاستفتاء انفصال كوردستان عن العراق على العلاقات التركية – الاسرائيلية، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد (٤٦)، العدد (٢)، ٢٠١٩، ص ٣٩٨.

٧٩- نقلاً عن: المرجع نفسه، ص ٣٩٩.

80- Zhao Changfeng and Otenia Temitayo, 2017 Iraq's Referendum for Independence: Causes and Impacts, Humanities and Social Sciences, School of Political science and International Studies, Central China Normal university, Wuhan, P.R China, 6(2), 2018, P(62).

ومصدر قلق تركيا تجاه الانفصال وتشكيل دولة كوردية في شمال العراق هو التوترات المتصاعدة في تركيا بين الدولة وبين أقليتها الكوردية. فأنقرة تطل على حكومة إقليم كوردستان وعلى النجاحات الكوردية في شمال العراق بوصفها أخطاراً تهدّد وحدة أراضيها. وهي تخشى أن تتعاظم قوة حزب العمال الكوردستاني الثوري. ومن ثم، فالأتراك جادّون في محاولتهم منع نشوء دولة في شمال العراق[٨١].

تجمع إيران وجارات العراق الأخرى مصلحة مشتركة تتمثل في منع تفكك العراق نتيجة للحرب والتمرد والإنفصال[٨٢]، وقد يساعد تفكك العراق على تقوية التحالفات –عبر الحدود– في وجه الدولة الايرانية وقد تؤدي إلى رد فعل إيراني يهدف إلى المحافظة على مصالحها الحيوية. وستؤدي خطوات الكورد العراقيين نحو الإستقلال على وجه الخصوص إلى رفع راية الخطر في طهران؛ لأن من الممكن أن تلتقي الدولة الكوردية حول قضية مشتركة مع الكورد الإيرانيين أو تشجعهم على السعي لتحسين وضعهم في إيران ذاتها أكثر مما سبق حتى الآن[٨٣]. وخلال لقاء الرئيس الإيراني مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان، قال حسن الروحاني بأن العراق دولة ذات سيادة مستقلة، إلاّ أن الإيران لن يقبل بأي تغييراتٍ جغرافية[٨٤].

---

[٨١]– هنري ج. باركي، الحؤول دون انفجار النزاع حول كوردستان، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، موسكو، بيجينغ، بيروت، بروكسل، ٢٠٠٩، ص ١٠.

[٨٢]– كرايسز كروب الشرق الاوسط، إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟ تقرير الشرق الأوسط رقم (٣٨)، ٢١/آذار ٢٠٠٥، ص ١٣.

[٨٣]– المرجع نفسه.

[84]- Zhao Changfeng and Otenia Temitayo, op. cit, p(62).

وإن فدرالية كوردستان حسب المفهوم التركي تعني تقسيم العراق ما قد يترك من تداعيات على وحدة تركيا وتأكد ذلك واضحاً خلال اللقاء الذي جمع رئيس الوزراء التركي–سابقا– رجب طيب اردوغان وعبدالعزيز الحكيم اثناء زيارته إلى تركيا حيث أكد الأول (بأن الدول المجاورة للعراق ستتدخل لمنع تقسيمه حسب الوجود القومي وأنه سيتم توقيف الكورد عند حدهم إذا ما رغبوا بتحقيق طموحهم)[٨٥].

أمَّا الناظر تجاه الموقف الايراني؛ فيجد الآتي[٨٦]:–

١– إن الموقف الإيراني يعارض إقامة دولة كُردية في الأجزاء الكوردية من إقليم كوردستان.

٢– الموقف الإيراني لا يعارض إعطاء الأكراد مساحة سياسية واسعة في الدولة العراقية، وذلك ليصرف أنظارهم إلى حدٍ كبير عن التوجه لإقامة دولة مستقلة لهم، وفي الأقل يؤخر هذا التوجه لسنين.

٣– أن إيران ستعمد إلى تقوية نفوذها في العراق، ليكون لها موطئُ قدم تضبط من خلاله الإيقاع السياسي العراقي بما فيه الإيقاع الأكراد.

تتبع ايران استراتيجية ضخمة للتحرك في الداخل العراقي وذلك انطلاقاً من المصالح الضاغطة هناك، ذلك لأنه من الصعب تخيل أن مثل هذا التحرك يتم بشكل عشوائي بحيث يسهل إثباته أو التحقق منه مما قد يوجد الكثير من المشاكل للحكومة الإيرانية. وتتبع هذه الإستراتيجية من طبيعة المصالح الإيرانية في العراق والتي تتمثل أساساً في الحيلولة دون ظهور عراق جديد قد يشكل

---

[٨٥]– عامر كامل أحمد، الموقف التركي من الفدرالية في إقليم كوردستان العراق، مجلة دراسات دولية، بغداد، المجلد (٩)، العدد (٣٣)، حزيران/٢٠٠٧، ص ص ٦٠–٦١.

[٨٦]– سارا يونس كاكل، المرجع سبق ذكره، ص ٦٠.

تهديداً سياسياً أو عسكرياً أو أيديولوجياً لطهران، سواء كان ذلك من خلال إخفاق العراق بالسقوط في حرب أهلية أو استقلال أحد أقاليمه كما يحدث في كوردستان أو من خلال نجاح وظهور ديمقراطية بديلة أو نموذج ديني قد يشد الإيرانيين إليه[٨٧].

أما بالنسبة للبيئة الدولية فقد عارض الاستفتاء كل من الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة وروسيا وبريطانيا[٨٨]. وأصدرت كل من وزارة الخارجية والبيت الأبيض تصريحات لا تعارض الاستفتاء فحسب، بل أيضاً تهدد بشكل صريح أو علني الجانب الكوردي بعواقب وخيمة إذا ما مضى قدماً في القرار. وعلى النقيض من ذلك، فإن هذه التصريحات شجعت الحكومة المركزية على الدخول في الحوارات مع الأكراد[٨٩]. وأعلن المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الروسية "دميتري بيسكوف" في (٢٠/سبتمبر/٢٠١٧)، دعم روسيا لوحدة أراضي العراق، ورفض التعليق على اعتراف روسيا من عدمه بنتائج الاستفتاء. وقد سبق وصرح وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في (يوليو/٢٠١٧): "نأمل أن يؤخذ في الحساب عند اتخاذ القرارات النهائية ما يترتب على هذه الخطوة من نتائج سياسية، وجيوسياسية، وديموغرافية، واقتصادية، من مبدأ أن المسألة الكردية تتجاوز حدود العراق الحالية، وتؤثر في أوضاع عدد من الدول الجوار. كما ذكر أن "التطلعات الشرعية للشعب الكردي

٨٧- د.نشأت الهلالي، إستراتيجية ايران في العراق، في: أحمد سمير وهدى إدريس، النفوذ الإيراني في العراق وانعكاساته الإقليمية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٤٣.

٨٨- غالب دلاي، المرجع سبق ذكره، ص ٢.

٨٩- المرجع نفسه، ص ٤.

أسوة بالشعوب الأخرى، يجب أن تتحقق وفق القوانين الدولية"، وهو موقف ملتبس ويأخذ أكثر من معنى[٩٠]. وأعلن الاتحاد الأوروبي في ٢٠ سبتمبر ٢٠١٧ معارضته إجراء الاستفتاء، ودعا إقليم كردستان إلى عدم إجرائه، خاصة وأن الاتحاد يدعم وحدة وسيادة العراق، وأن إجراء الاستفتاء من طرف واحد غير مثمر ويجب تجنبه، يُضاف إلى هذا وجود قضايا خلافية بين بغداد وأربيل يجب حلها عن طريق الحوار السلمي بالاستناد إلى بنود الدستور العراقي[٩١].

ويبقى خيار انفصال الكورد عن العراق وتشكيل دولة مستقلة من أهم الفرضيات التي تطرح في مستقبل كوردستان العراق خلال العقد القادم، وهو يمثل مرحلة متقدمة من خيارات الكورد العراقيين في التعامل مع الواقعين العراقي والكوردي، ويُلحظ في موضوع هذا الخيار أن أمر اتجاه الكورد نحو خيار الدولة في السنوات القادمة، إنما هو وسيلة ممكنة تحت تأثير المتغيرات الآتية[٩٢]:-

١- إن الوعي الكوردي وصل إلى مرحلة لا يتحمل معها أن يستمر الكورد بلا كيان قومي يمثلهم في البيئتين الإقليمية والدولية، لأن للكورد مؤسسات دولة من جامعات ومراكز بحوث وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية ومؤسسات عسكرية وأمنية وعلاقات دولية.

٩٠- نقلاً عن: د.مثنى العبيدي، خيارات اللحظة الأخيرة أمام استفتاء كوردستان، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مقال منشور من الأنترنيت بتأريخ (٢٤/سبتمبر/٢٠١٧) على الرابط التالي:- https://futureuae.com ، تأريخ الزيارة (٢٠١٨/٣/١٢).

٩١- نقلاً عن المرجع نفسه.

٩٢- د.حسن مصطفى أحمد و د.خضر عباس عطوان، المرجع سبق ذكره، ص ٤٠.

٢- إن الحكومة الاتّحاديّة ينخرها الفساد وسوء إدارة الدولة وضعف المشاركة وحكم القانون والمواطنة والمساواة، وهي منغمسة في أنشطة إقليمية لا تعطي للعراق قدرة على الاستقلال بقراره السياسي، ولا يمكن أن يتغير حال العراق خلال العقد القادم، لأن هناك استمرارية بالأشخاص والنهج السياسي، وعليه، سيكون الاستمرارية بوضع العراق حالة شبه حتمية، ودعوات الإصلاح، مهما كان طرحها ومضمونها، ثبتت أنها تكاد تكون شكلية، بلا قيمة فعلية لها على أرض الواقع.

٣- إن القوى الإقليمية لا يمكنها كبح الكورد العراقيين من خيار الدولة مستقبلاً، وكل ما تستطيع فعله هو دفع الكورد إلى الاستمرار بخيار الإقليم الواسع الصلاحيات خلال هذه المرحلة، لأن أي إعاقة لخيارات كُرد العراق سترد على كُرد إيران وتركيا بنتائج سلبية، وتركيا فهمت هذا الأمر بأن توسعت بالتفاعل مع كُرد العراق والاستثمار في كوردستان إستعداداً لمرحلة الدولة العراقية، والأمر نفسه استخدمته إيران.

٤- إن البيئة الدولية باتت تدعم خيار ظهور الدولة الكوردية، فالولايات المتحدة الأمريكية عملت منذ عام ٢٠٠١، على تفكيك الشرق الأوسط وإعادة صياغة خرائط سايكس بيكو، وهو خيار أنطوى على إضعاف الدول الوطنية في المنطقة العربية، ومنها العراق، ثم انخراطها بالنزاعات الإثنية والطائفية والقبلية على نحو يدعو إلى التفكيك، انتظاراً لحين وصول الأوضاع في المنطقة إلى مرحلة تسمح بطلب التفكيك من الداخل، وهو أمر أصبح ملحوظاً في حالات سوريا والعراق واليمن وليبيا، وبمعنى آخر أن فرضية إعادة صياغة الشرق الأوسط تمثل أحد المداخل المهمة لخيار انفصال كوردستان العراق، وظهور دولة كُردية خلال السنوات القادمة.

وإن مسألة انفصال الأكراد في وطن مستقل لهم يمكن أن تتحقق في حالتين[٩٣]:-

١- التدخل الدولي الواسع لفرض هذه الفكرة، وهو سيقود إلى تجزئة بلدان رئيسة كتُركيا وإيران والعراق وبشكل أقل سوريا. وهذا المشروع يفتقد الأرضية الإقليمية والدولية، على الأقل في الظروف الراهنة أو المنظورة، وهو توجه تفرضه بقوة جميع الدول الإقليمية والأجنبية، بما في ذلك الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية.

٢- تغيير جغرافيات المنطقة وإعادة رسم خرائطها على ضوء التطورات الاقتصادية والسياسية التي تمر بها المنطقة والعالم، واتجاه المناطق إلى التكتل والتوحد، مما قد يطرح خلال العقود القادمة تصورات جديدة، تختلف عن التصورات التي أُقيمت عليها خرائط المنطقة بعد الحربين العالمتين الأولى والثانية.

مع أن الشارع الكوردي أبدى رغبته في الاستقلال، ومع أن قيام دولة كُردية تندرج ضمن القضايا الإنسانية والحقوقية، إلا أن هناك معوقات عدة ومشاكل كبيرة، ستقف بوجه إعلان الدولة الكوردية على المدى القريب أبرزها[٩٤]:-

١- سيصطدم إعلان الاستقلال مع مجموعة عوامل وأسباب ترتبط بمصالح العديد من الدول، لا سيما دول الجوار العراقي، حيث التوزيع السُكاني والبشري للأكراد، والذي يشكل ضغوطاً سياسية دائمة، لذا فإن التغير في

٩٣- د.عادل مهدي، تقسيم العراق بين الإدعاءات والحقيقة "دراسة في المسألتين الكوردية والشيعية"، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ص ٥١٦.

٩٤- د.إبتسام محمد عبد، المرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٠-١٧١.

خريطة العراق بقيام دولة كُردية يعني تغيير في الخريطة السياسية للشرق الأوسط بأكمله. ومن ثم فإن دول مثل (تركيا وايران وسوريا) فضلاً عن دول أخرى سيكونون لها بالمرصاد، وسيحاولون خنقها في المهد، حتى لا تتكرر مطامح الأكراد على أراضيهم.

٢- تحقُّق قناعة القيادات السياسية الكوردية بأنَّ هذا الوقت لا يمثِّلُ الظرفَ الأمثلَ، للإعلان عن قيام دولةٍ كورديةٍ.

٣- إنشغال ما يقرب من ٦٠% من القوى العاملة الكوردية، التي تعتمد اعتماداً مباشراً على إيرادات الحكومة الاتّحاديّة؛ ما يعني إمكانية انهيار نظام الإقليم السياسي والاجتماعي والاقتصادي برمَّته، انهياراً تامَّاً، إذا توقَّفَ تمويل الحكومة الاتّحاديّة لها ولمؤسساتها.

ويكمننا أن نحدد دوافع الانفصال إقليم كوردستان عن العراق بشكل عام بمايلي:-

١- الثروة النفطية

حيث ركزت حكومة الإقليم على تطوير طرق تصدير المنتجات النفطية إلى تركيا، التي كانت تربطها بأربيل علاقة قوية قبل الاستفتاء، كما جرت محادثات بين سلطات إقليم كوردستان وإيران منذ سنوات من أجل الانفاق على بناء خط أنابيب ينقل النفط الكوردي إلى السوق الإيرانية، حيث كان يسعى إقليم كوردستان إلى تحقيق الاستقلال المالي عن بغداد من خلال عمليات تصدير النفط الكوردي[٩٥]. فيما يعد الانفصال الرسمي لحكومة إقليم الكوردستان إحد الخيارات، إذ يبدو سبب جهود أربيل لضمان الرقابة المستقلة على عائدات قطاع

---

[٩٥]- زهير عطوف، الحركات الانفصالية حول العالم ... كوردستان العراق نموذجاً، مركز إدراك للدراسات والإستشارات، ٢٠١٨، ص ص ٢٦.

النفط وتصديره في المنطقة على مدى السنوات الماضية هو الرغبة في ضمان الاستقلال المالي عن بغداد، وبالتالي سيكون أساساً للفصل السياسي[٩٦]. ولم يخفِ العديد من كبار القيادات الكوردية – ولا سيما التابعين للحزب الديمُقراطي الكوردستاني– رغبتهم في إنشاء دولة كُردية مستقلة، وأشارت التصريحات لمسؤولي الحزب[□] – بما في ذلك مسعود البارزاني– إلى أن الدولة العراقية هي مشروع تأريخي فاشل ينبغي ألاَّ يتكرر مرةً أُخرى، ويبدو إن قادة الحزب يرون في ظل الظروف المحلية الراهنة للعراق –وتلك السائدة إقليمياً– أن هناك فرصة تأريخية لتحقيق حلم الاستقلال الذي طال أمده[٩٧].

٢– الصراعات السياسية والمسلحة

شكل صعود تنظيم داعش وسيطرته على مساحاتٍ واسعة –حوالي ثلث الأراضي العراقية عام ٢٠١٤– وتوجّه الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتماد على إقليم كوردستان، وكذلك مواجهة النفوذ الإيراني في العراق، فرصة سانحة لرئيس إقليم كوردستان أنذاك السيد (مسعود البارزاني) للإعلان عن إجراء الاستفتاء في الإقليم في (٢٠١٧/٩/٢٥)[٩٨].

---

[٩٦]– رعد القادري، قراءة في النزاع النفطي بين الحكومة الاتّحاديّة وحكومة إقليم كوردستان، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٦، ص ٢٣.

[□] مسرور البارزاني: الاستقلال الكوردي من شأنه أن يساعد على هزيمة تنظيم داعش، "البارزاني": حان الوقت للإستفتاء، الاستقلال الكوردي يجلب للمنطقة السلام، "البارزاني": كوردستان جاهزة من أجل الاستقلال. (نقلاً عن: المرجع نفسه، ص ٢٣).

[٩٧]– رعد القادري، المرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

[٩٨]– زهير عطوف، المرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

ولعل من أبرز الضمانات الدستورية للدولة الاتّحاديّة، هي أن ينص الدستور صراحةً على "عدم جواز انفصال أي إقليم من الأقاليم الاتّحاديّة"، وأن وجود مثل هذا النص في وثيقة الدستور من شأنه أن يعزز ويدعم ويضمن استمرارية وحدة الدولة الاتّحاديّة[٩٩]. والأكثر من كل ما تقدم، يجب على كل الوحدات المكونة للدولة أن تحافظ على وحدة الدولة، وعم جواز تقسيمها، وحظر الانفصال منها، وهو ما قررته أغلب دساتير الدول الاتّحاديّة، حيث نجد بين نصوصها أحكام تمنع صراحةً[□] أو ضمناً الوحدات المكونة من الانفصال، من خلال التأكيد على وحدة الدولة، لخشيتها من أن يقود قبولها انفصال أحد الوحدات إلى وضع لا تستطيع فيه منع الوحدات الأخرى من الانفصال متى رغبت أو على الأقل استخدامها ذلك التهديد كقوة تأثير ضد الحكومة الاتّحاديّة الاتّحاديّة، فيما يعطي البعض الآخر من الدساتير للولايات حق الانفصال[١٠٠]. لذا يمكن القول بأنه في حالة وجود نيات ورغبات بالانفصال لابد من وضع ضمانات دستورية واضحة وكافية للحفاظ على وحدة وتماسك الدولة الاتّحاديّة من الإنهيار والتفكك، وبعكس ذلك يعني ضرب هذا النظام في الصميم، كونه

---

[٩٩]- د.هادي علي حميد الشكراوي، الاتِّحاد (الفدرالي) في العراق، بحث منشور من الأنترنيت على الرابط التالي: www.uobabylon.edu.iq ، ٢٠١٨/٣/١، ص ٣.

□ يُنظر: المادة (١) من دستور البرازيل الصادر ١٩٨٨ المعدل الذي ينص صراحةً على (جمهورية البرازيل الاتّحاديّة، المكونة من الاتِّحاد الذي لا ينفصل للولايات والبلديات، إضافةً إلى المقاطعات الاتّحاديّة.....).

[١٠٠]- د.حيدر محمد حسن الوزان، تحليل شكل الدولة الاتّحاديّ "دراسة في محاضر أعمال لجنة الإعداد ولجنة المراجعة لدستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥"، مجلة كوفة، جامعة الكوفة، ص ص ١١٠-١١١.

يتعارض وطبيعة النظام الاتّحاديّ الذي يكون دائماً نظام ثبات واستقرار، ومن ثم تحقيق التوازن والمحافظة على حقوق الطرفين[١٠١].

أمَّا سيناريو تقسيم العراق وتجزئته وإنفصال أجزاءه، فيأتي على ثلاثة أشكال[١٠٢]:-

١- تقسيم العراق إلى دولتين إحداهما عربية (شيعة وسُنة عموماً)، والثانية كُردية. (اتّحاديّة قومية)

٢- تقسيم العراق إلى ثلاث دول: كُردية، سُنية، وشيعية. (تقسيم العراق)

٣- تقسيم كونفدرالي أو اتّحاديّ للعراق على ثلاثة أقاليم: (كُردي، سُني، وشيعي). (اتّحاديّة قومية وطائفية)

لذا فإن مطالب إقليم كوردستان بالإنفصال وحلم تشكيل دولة كوردية في الجزء الشمالي من العراق أثار قلق الحكومة العراقية وجيرانها، فهي مسألة بعيدة عن إيجاد الحلول لها لحد الآن نتيجة بقاء بعض المسائل العالقة بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان بدون حلها -كمسألة المادة (١٤٠) من الدستور والبشمركة والثروات النفطية- يمكن أن يتسبب في عدم الاستقرار في العراق والمنطقة ومن ثم خلق العنف على الصعيد الدولي والإقليمي.

المبحث الثالث: خيار الاقتتال والتناحر

إن محاولة تجزئة العراق إلى أقاليم اتّحاديّة على أساس (إثني- قومي) سوف يفضي إلى تفجُّر صراعات دائمة، لايعرف عقباها بين هذه الأقاليم أو الدويلات "الضعيفة" المفترضة وذلك على خلفية فوارق طائفية حادة أو خلافات

١٠١- د.هاتف محسن كاظم، تشريع القوانين ودور السلطتين التشريعية والتنفيذية في الأنظمة الفيدرالية (دراسة مقارنة)، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٧، ص ٥٤.

١٠٢- جاويدان منتظران وسعيد قُرباني، المرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

تتعلق بمشاكل توزيع مصادر الثروات وتثبيت الحدود الجغرافية. بالاضافة إلى احتمالية نشوب صراعات أُخرى بينها وبين دولاً قوية تحيط بها مثل تركيا وإيران، التي سوف تستغل ضعفها وتشتتها لتحاول إخضاعها إلى سيطرتها التامة[١٠٣]. لأن ثمة معارضة واسعة للاتّحاديّة متعددة القوميات (أو الإثنيات) ترجع للإقتناع بعدم نجاحها. ومنشأ هذا الإعتقاد هو أنّ منح الحكم الذاتي لجماعات معينة قد يشجع بعض القوى على الانفصال مما يتسبب في تفتت الدولة وسقوطها[١٠٤].

وإن الانتهازية الحزبية لبعض الأطراف السياسية، والتي تروج مفاهيم تتراوح بين الانفصالية، العنصرية، والاتّحاديّة، تهدف بالدرجة الأساسية إلى التقسيم الطائفي وهو تقسيم عُنصري، المعتبرة وهي بحد ذاتها وباء يهدد الوطن والشعب. فمواقف الأكراد وإصرارهم على رفع سقف مطالبهم القومية، هو لتأكيد نزعة الانفصال الكامل لإقليم الشمال–إقليم كوردستان– وترسيخها، بوصفه هدفاً إستراتيجياً لتكوين دويلة كُردية. ولا يمكن اعتبارها مفاجأة لأن هذه المطالب كانت شبه معلومة ومن قبل. لكن المفاجأة الكبيرة جاءت من الجنوب، عندما طرحت (أحزاب شيعية) لأول مرة فكرة فصل جنوب العراق بإنشاء إقليم شيعي في جنوب ووسط العراق، يضم (٩) محافظات ليكون إقليماً شبه مستقل. وقد واكبت هذه المطالبة أيضاً الدعوى إلى الإستحواذ على نفط جنوب العراق

١٠٣– د.مؤيد المحمودي، الأقاليم الاتّحاديّة وانعكاساتها السلبية على تقسيم العراق، بحث منشور من الانترنيت على الموقع الاليكتروني لشبكة البصرة بتأريخ (٢٠١٤/٩/١٦) على الرابط التالي: www.albasrah.net، ٢٠١٨/١٢/٢.

١٠٤– جون ماك غيري، إدارة التنوع القومي والديني في إطار الاتّحاديّة، سلسلة أوراق ديمقراطية، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العدد (٢)، حزيران/٢٠٠٥، ص ٣٨.

أُسوةً بمطالب الأكراد بالإستحواذ على نفط شمال العراق في كركوك وما حولها. ومن هنا جاءت صيغة الاتّحاديّة لتنفيذ مخطط تقسيم العراق على أساس عرقي وقومي أي الاتّحاديّة القومية، التي يمكن لها أن تهدد وحدة العراق والتعايش السلمي بين العراقيين، والتي تتضمن في طياتها مخاطر الحرب الأهلية تحرق الجميع[١٠٥].

ودأبت إدارة بوش الدعوة على وحدة العراق بدلاً من التقسيم، لكن مع ذلك وفي العام (٢٠٠٦) أقترح السيناتور الديمُقراطي (جوزيف بايدن) والسيناتور الجمهوري (سام براونباك) خطة التقسيم التي أوصت بشدة تقسيم العراق إلى ثلاث كيانات مستقلة: كيان شيعي في الجنوب، كيان سُني في الغرب والوسط، وكيان كُردي في شمال القطر (كما أشرنا إليه في المطلب الأول من هذا المبحث)، تسمح هذه الخطة للعراق بالبقاء كأمة وحكومة واحدة، والبلد سيكون لا مركزياً، تتميز بحكومة مركزية ضعيفة وسلطات إقليمية قوية، وتدعي (ليسلي جيلب)، وهي من أشد المؤيدين للامركزية في العراق إن هذه الطريقة الوحيدة للحفاظ على وحدة البلاد[١٠٦].

وإن الإدارة الأمريكية بحكوماتها المختلفة تحدثت في مناسبات عديدة عن دعمها لعراق لا مركزي (اتّحاديّ)، مثلاً تحدثت (هيلاري كلينتون) (وجوزيف بايدن)، أعلى مسؤولين في إدارة أوباما، عن عراق لا مركزي اتّحاديّ، كما كانت هناك دعوات مماثلة من السفير الأمريكي السابق (بيتر غالبرايث)، وليسلي جيلب الباحثة في مجلس العلاقات الخارجية (التابع للكونغرس الأمريكي)، تروج

١٠٥- شنا فائق جميل، مستقبل العِراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠١١.، ص ٢٠٧.

106- Maryam Abbasi, The Kurdish Dilemma: Independence vs. Autonomy, BA. Simon Fraser University, 2008, p 17.

لنهاية العراق كدولة موحدة، وتدعو إلى تسهيل تقسيمه رسمياً إلى ثلاث دويلات كُردية وشيعية وسُنية[١٠٧]. فنائب الرئيس (جوزيف بايدن)، فقد أقترح مراراً وتكراراً، خلال توليه رئاسة لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الواسعة النفوذ، تحويل العراق إلى دولة اتّحاديّة مؤلفة من ثلاث أقاليم مستقلة[١٠٨]. حجتهم في ذلك هو إن العراق مقسمة بعمق على طول الخطوط العرقية والطائفية وأنه لديه ثلاث مجتمعات عرقية طائفية متميزة ومنفصلة، يزعم إن هذه المجتمعات جغرافياً إلى حد كبير متجانسة ومعادية بشكل متبادل[١٠٩].

لعلَّ النظام الواضح الذي تفضله الحكومة الأمريكية أكثر من غيره هو نظام الاتّحاديّة، ومن خلاله يمكن إنشاء حكومة عراقية لحقبة ما بعد صدام، وفقاً للهويات العراقية الإثنية والدينية والطائفية. وقد تم تبسيط التنوع الطائفي في العراق، بشكل مبالغ فيه، على أنه إنشقاقات متعارضة بين الشيعة والسُنة من جهة، والعرب والأكراد من جهة أُخرى. نتيجة لذلك، يتضمن الحل المتصور تقسيم العراق إلى ثلاث وحداتٍ إقليمية: وحدة للأكراد في الشمال؛ ووحدة للعرب السُنة في الوسط والجزيرة؛ ووحدة للعرب الشيعة في الجنوب، يعزز

---

[١٠٧]– هيثم مزاحم، هل تصبح كوردستان العراق قاعدة أمريكية، قراءة في كتاب: مستقبل العلاقات الأمريكية – الكوردية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، حزيران ٢٠١١، ص ٦.

[١٠٨]– هيثم مزاحم، المرجع سبق ذكره، ص ٦.

[109]- Paul R. Williams and Matthew T. Simpson, Rethinking the Political Future: An Alternative to the Ethno-Sectarian Division of Iraq, American University International Law Review, Volume 24, Issue 2, Article 2, 2008, p 194.

المفهوم الاتّحاديّ الاعتراف الدستوري بالمجموعات الإثنية بكونها كياناتٍ متحدَّةً، تتمتع بتمثيل نسبي، ومستقل أحياناً، في المؤسسات الرسمية[١١٠].

هناك احتمال لوجود ثلاثة أمور مقلقة حصيلة الدول الثلاث[١١١]:-

أولاً: إمكانية ظهور شكل ما لدولة إسلامية في الجنوب تصبح معقولة من غير ريب.

ثانياً: إذا تحقق هذا، قد يوفر فرصة لإيران لبسط نفوذها على جنوب العراق الغني بالنفط أو تستنزفه.

ثالثاً: إن تجزئة أو تقسيم قوة أساسية في المنطقة سيجعل من إيران الدولة المسيطرة في الخليج بدون منازع.

وبالتالي يدعم الأكراد "اتّحاديّة إثنية" تُرسم بواسطتها الحدود بشكل تتوافق فيه مع توزيع الجماعات الإثنية، ورفضت جماعات أُخرى- من ضمنها التُركمان- هذا الطرح دون تحفظ لصالح "اتّحاديّة إقليمية" يمكن للحدود المنطقية فيها أن تتطابق مع التوزيعات السُكانية الإثنية-الطائفية أو لا تتطابق. مخططات معركة المستقبل مرسومة. الأكراد يريدون صراحةً مناطق حكم ذاتي معينة الحدود يكونون فيها الأكثرية المهيمنة، وسوف يناضلون لضم كركوك إلى المنطقة التي تتمتع بالحكم الذاتي. وبقدر هذا الطرح، طالب السُكان التُركمان البالغ عددهم ما يقرب المليون يتمركزون في الموصل وكركوك. لاقى هذا الطرح دعماً من تُركيا، وأفصح الأتراك عن رغبتهم بالتدخل العسكري، إذا

---

[١١٠]- غاريث ستانسفيلد وحسن عبدالرزاق، مسح للترتيبات أو الأنظمة السياسية المحتملة في العراق، في سيلين أوكلر، الخيارات الدستورية لعراق ما بعد الحرب، منتدى الاتِّحادات الاتّحاديّة، أوتاوا، كندا، ٢٠٠٣، ص ٢١.

[١١١]- ليام اندرسن وغاريث ستانسفيلد، المرجع سبق ذكره، ص ٤٠٣.

ألحقت كركوك بمنطقة الحكم الذاتي للأكراد. وإلى هذا الحد، تجنب كل المنشغلين في النقاش حول عراق ما بعد صدام، بشكل واضح، الخوض في هذه المسائل المتفجرة[١١٢].

ومن هنا برزت قضية كركوك بالأخص بوصفها من أهم القضايا الخلافية والمصيرية التي تحدد طبيعة العلاقة بين الإقليم وحكومة المركز منذ التغيير السياسي في (٢٠٠٣/٤/٩) ولحد الآن، لذلك عَدَّ البعض حل هذه المشكلة مفتاحاً للاستقرار السياسي، والتوافق الوطني بين العرب والكورد والتُركمان، خاصةً إذا ما حلت بشكلٍ توافقي، أما إذا ما حلت بشكلٍ انفرادي أُحادي من طرف واحد على حساب الأطراف الأُخرى، فإنها سوف تكون مفتاح للحرب الأهلية والعرقية ومن ثم عدم الاستقرار السياسي سيكون حاضراً وبقوة. ولهذا ظهر اقتراح دستوري قدمه بعض السياسيين والأكاديميين؛ لحل هذه الأزمة المتفاقمة وعرف بفكرة إقامة مشروع إقليم كركوك[١١٣].

ومن المحتمل أن يواجه الأكراد لاحقاً مشكلات كبيرة مع الحكومة المركزية، حول عدة قضايا مثل: المطالبة بالاستقلال، والإيرادات النفطية، والمناطق المتنازع عليها مثل المنطقة الغنية بالنفط في كركوك[١١٤]. مثلاً إن دعم حكومة كوردستان العراق وتعزيزها مالياً وعسكرياً على شكل معونات تم التبرع بها لمحاربة تنظيم داعش من قبل الدول الغربية في شكل شحنات من الأسلحة الثقيلة والخفيفة، فضلاً عن التبرع بملايين الدولارات، سيعزز احتمال

١١٢- المرجع نفسه، ص ٣٦٣.

١١٣- د.طارق عبدالحافظ الزبيدي، فكرة مشروع اقليم كركوك بين الرفض والقبول "رؤية فكرية"، مجلة دراسات دولية، العدد (٥٧)، ٢٠٠٨، ص ١٦٣.

١١٤- جاويدان منتظران وسعيد قُرباني، المرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

أن يصبح القادة الأكراد بعد تسوية أزمة داعش في العراق، أكثرُ توهماً حول السلطة، في المستقبل غير البعيد، ويعلنون عن تمردهم واستقلالهم عن الحكومة المركزية في العراق، وإنهم لا يستجيبون لأوامر الحكومة المركزية ورئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، ولا ينفذ أوامر إستعادة عائدات بيع النفط من إقليم كوردستان للحكومة المركزية؛ لذلك هناك احتمال من أن ينزلق العراق نحو حرب أهلية في السنوات المقبلة[١١٥].وهناك ثمة أسباب لاحتمال نشوب النزاع في المنطقة الكوردية، يتعلق بالدور الذي سيلعبه الكورد، وتحديداً مدى وحجم المنطقة التي يريدون أن يسيطرون عليها في المستقبل –بما في ذلك كركوك والمناطق المتنازع عليها– كجزء من الدولة الاتحادية. والواقع أن ثمة إمكانية حقيقية للإنفصال في حالة فشل الحكومة المركزية في تلبية مطالب الكورد الرئيسة التي يطرحها. وبالطبع، انفصال الكورد، ومقاومة المطالب الكوردية المتعلقة بكركوك، وسيناريوهات أخرى، يمكن أن تقذف بالعراق إلى أتون حرب أهلية شاملة[١١٦]. هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن الصلاحيات الواسعة التي تعطيها الدولة الإتحادية للأقاليم، بالإضافةً إلى الرغبة التي تبديها الأحزاب المسيطرة في كل إقليم والتي لا تكف عن المطالبة بالمزيد من الامتيازات، الأمر الذي سيجعل من عملية رفضها سبباً لنشوب حرب أهلية، بين هذه الأقاليم والسلطة الاتحادية أو بين الأقاليم نفسها، ثم يعقبها الإنفصال؛ لأن المقومات

١١٥– المرجع نفسه، ص ص ٢٢–٢٣.

١١٦– هنري ج. باركي، الحؤول دون انفجار النزاع حول كوردستان، المرجع سبق ذكره، ص ١٠.

السياسية والاقتصادية والثقافية للإنفصال ستكون قد ترسخت في أذهان وأفكار وسلوكيات أبناء هذه الأقاليم وساسته[١١٧].

في ختام البحث نستطيع أن نقول، على الرغم من وجود سيناريوهات عدة حول تكوين الأقاليم الاتحادية في مستقبل العراق، إلا أنها أغلبها غير دستورية خصوصاً تكوينها على الأساس القومي والطائفي والديني، إذ إن الدستور أشار إلى تكوين الأقاليم على أساس الحقائق التأريخية والجغرافية لا على الأساس القومي والطائفي والديني، والسيناريوهات التي ذكرناها أغلبها قومية وطائفية عدا تكوين الأقاليم على الأساس الجغرافي، إذن فالحل يكمن في تطبيق مواد ونصوص الدستور لا رغبات وإرادات كيانات وطوائف وأطراف معينة الذين يرون تكوين الأقاليم من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية الضيقة الذي من المحتمل ان يؤدي تلك الإرادات إلى تفتيت الوحدة الوطنية والتناحر والاقتتال وربما يؤدي إلى الإنفصال.

الخاتمة:-

وفي ختام البحث، يمكن تسجيل أبرز النقاط، المتَّصلة بموضوعه، وتُجمَلُ في الآتي:

أوَّلاً: إن تكوين الأقاليم في العراق-بوصفه وحدةً مكونة للدولة الاتّحاديّة-يتمُّ، بمراعاةِ مجموعة من الأُسس، منها الأسس القومية، والأُسس الجغرافية، والأُسس القومية -الطائفية، تحدِّدُ بدورها، طبيعةَ الاتِّحاد؛ وإن لم تُشكَّل؛ فسيبقى الوضع على ما هو موجود حالياً، بوجود إقليم كوردستان مع تطبيق اللامركزية الإدارية، بالنسبة إلى باقي المحافظات الأخرى، وأياً كانت الأسس التي تُبْنَى

[١١٧]- **سعدي الإبراهيم، الفدرالية والهوية الوطنية العراقية، المرجع سبق ذكره، ص ٣٠٩.**

عليها تلك الأقاليم؛ فإنّ لهذا الأمر، تداعياته وانعكاساته؛ سواء أكان باتجاه تعزيز الوحدة الوطنية، والتعاون؛ أو أن يكونَ خلافاً لذلك، أو يؤدِّي إلى تقسيم الدولة إلى الدويلات، ومن ثم تتَّجه البلادُ نحوَ الانفصال، بل قدْ يؤدي إلى الاقتتال وإلى التناحر.

ثانياً: إن تكوين الأقاليم في العراق غير واضحة المعالم والبناء؛ نظراً لوجود مشاريع وسيناريوهات عدة، في حالِ قيام الأقاليم على أسس وأبنية مختلفة، لا تتلائم مع ما قدْ أشار إليه الدستور.

ثالثاً: ينعكس تكوين الأقاليم على الأسس القومية والطائفية –الدينية، سلباً على الوحدة الوطنية بما يهدد الهوية الوطنية ويمزقها، ويدفعُ تُجاهَ ظهور بوادر الحرب الأهلية، والاقتتال والتناحر ومن ثمَّ الانفصال.

رابعاً: تُعَدُّ الأسسُ والحقائق التأريخية والجغرافية، من أفضل طرق بناء وتكوين الأقاليم، بالنسبة للمجتمع العراقي، نظراً لوجود مجموعة من القوميات والأديان والأطياف، بصورة مبعثرة في جميع المحافظات العراقية تقريباً، وإن كانت هذه الطريقة لا تخلو من سلبيات تُسَجَّلُ لغير صالحها.